



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِيِّينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد الحادي والثمانون / السنة الخمسون

ذو القعدة - ١٤٤١هـ / حزيران ٢٠٢٠م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN ٠٣٧٨-٢٨٦٧

E ISSN ٢٦٦٤-٢٥٠٦

P ISSN ١٨١٣-٠٥٢٦

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: الحادي والثمانون السنة: الخمسون / ذو القعدة - ١٤٤١هـ / حزيران ٢٠٢٠م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف عبد العالي (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: المدرس الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.م. عصام طاهر محمد	- مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية
أ.م.د. عمار إسماعيل أحمد	- مقوم لغوي/ اللغة العربية
المتابعة: مترجم. إيمان جرجيس أمين	- إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	- إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلّق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال - إن اختلف الخبيران - إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (٣٥٠)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.
- ٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو ميّن على النحو الآتي :
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيّة أو فرضيّات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثّة فيها، والدقّة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .
- ٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة أنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
25-1	سلطة (الكيف) وذاكرة الفنجان قراءة سيميائية في لوحات الإشهار لمجلات القهوة بمدينة أهما الباحث الرئيس: عبد الحميد سيف الحسامي
41- 26	بلاغة الإقناع في الخطاب الكنائسي. خطبة الإمام علي (عليه السلام) في صفين أنموذجاً. أزاد حسن حيدر
115- 42	تَقْيِيدُ الْمُسْتَنْدِإِ إِلَيْهِ بِالنَّعْتِ. دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ*. علي فاضل سيد عبود الشمري
135-116	بلاغة الصوت والكلمة والجمله في النص القرآني – سورة الإخلاص أنموذجاً – عمر خليل حمدون الهاشمي
229- 136	رسالة قراءة حفص رحمه الله تعالى دراسة وتحقيق كريم ذنون داؤد سليمان
252- 230	تشظي الهوية في رواية حارس التبغ للروائي علي بدر سحر ريسان حسين
284- 253	صبيغ جموع التكسير المخالفة للقياس في ديوان الفرزدق – دراسة دلالية – رنا ظلال سليمان
328- 285	ميمية حميد بن ثور الهلالي دراسة اسلوبية فنان نديم دحام آل ابلش
367- 329	آيات السجدة في القرآن الكريم دراسة بلاغية شيماء أحمد محمد
389- 368	دلالات الصحراء في رواية (البحث عن المكان الضائع) لإبراهيم الكوني سروة يونس أحمد
بحوث التاريخ والآثار	
406- 390	باد الكوردي أبو عبد الله الحسين بن دوستك وصراعاته مع الأمير البويهي عضيد الدولة وأولاده (367-380هـ/977-990م) عمر أحمد سعيد
451- 407	النفوذ الاسلامي في بلاط وحكومة امبراطورية المغول 603-766هـ/ 1205-1365م رغد عبدالكريم أحمد
485- 452	نماذج من الرحوات في الموصل في أواخر العهد العثماني دراسة وثائقية عروبة جميل محمود
515-486	دور السلطان وتوجهاته في قيادة المعارك في الهند خلال عصر السلطنة الإسلامية (602- 932هـ/ 1206-1526م) ياسر عبدالجواد حامد المشهداني و لقاء خليل إسماعيل يحيى الغزالي
540- 516	الحركة النقابية في تركيا 1980- 2010 اسماعيل نوري حميدي
574- 541	العاقولي في عرف الطيب دراسة في سيرته ومنهجه العلمي رنا سالم محمد الحفو
605- 575	رئاسة الجالوت اليهودية في بغداد في العصر السلجوقي من خلال الرحلات اليهودية (447 – 590 هـ / 1055 – 1193 م) خضر إلياس جلو
626- 606	زين الدين علي كوجك نائب قلعة الموصل (539_563هـ/1145_1168م) دراسة في سيرته ودوره السياسي والاجتماعي صهيب حازم عبد الرزاق الغضنفر

655-627	عمار ظاهر مصبح	مصر ومحاولات التسليح من الدول الغربية 1950-1954
697-656	غادة قحطان حسن	دور العلماء المسلمين في مقاومة الغزو الصليبي في الأندلس
720-698	نكتل يوسف محسن	محن المسلمين بالمدينة المنورة وأثرها الايجابي على المجتمع الإسلامي من (2-6هـ)
بحوث علم الاجتماع		
743-721	شفيق ابراهيم صالح الجبوري	المخطط النظري للنظرية الاجتماعية دراسة تحليلية
767-744	فراس عباس فاضل البياتي ونادية صباح الكبابجي	التحول السكاني لمراحل الانتقال الحضري دراسة تحليلية في الديموغرافية الحضريّة
809-768	عبد القادر بغدادباي	"قضايا المجتمع" بإذاعة غليزان الجهوية
828-810	قصي رياض كنعان	الخصوصية الثقافية والثقافة الشعبية- مدخل انثربولوجي دراسة نظرية في مستقبل الثقافات الشعبية
845-829	هديل تومان محمد	أزمة الهوية والثورات الوطنية منظور سوسيولوجي في التهميش والإقصاء
بحوث المعلومات والمكتبات		
873-846	عمار عبد اللطيف زين العابدين	مواصفات ومعايير الدوريات العلمية بين المفهوم والتطبيق
بحوث الشريعة الإسلامية أصول الدين		
892-874	عابد حسن جميل وكريم محمد ككو	مفهوم النص أصوله وتطبيقاته في الشريعة والقانون
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس التربوي		
931-893	صبيحة ياسر مكطوف ورؤى احمد شوكت	فاعلية برنامج تربوي لتنمية الجودة النفسية لدى طلبة المعهد التقني/الموصل
990-932	فضيلة عرفات محمد	قياس مستوى الذكاء لدى الأطفال المولودين بالعمليات القيصرية واقرأنهم المولودين ولادة طبيعية (دراسة مقارنة)
1021-991	علي شاحوذ رجب شلال	تقويم منهج البلاغة والتطبيق للصف الخامس الأدبي
1044-1022	عدنان عبدالله علي الجبوري	تقويم محتوى كتاب التربية الاسلامية للصف الثاني المتوسط من وجهة نظر مدرسي المادة ومدرساتها وفق معايير معينة
1080-1045	علي داخل جبر الحسنواي وعلياء صبحي احمد الخشاب	مهام المرشد التربوي داخل المدارس المتوسطة من وجهة نظر الطلبة

تَقْيِيدُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالنَّعْتِ

- دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ * -

علي فاضل سيد عبود الشمري *

تأريخ القبول: 2019/11/11

تأريخ التقديم: 2019/9/16

المستخلص:

مصطلح التقويد يرد في أكثر من علم ، فقد تناوله الأصوليون ، والبلاغيون ، والنحويون ، والمفسرون ، وغيرهم . وعند النظر في هذا المصطلح نجده يتكون من ثلاثة عناصر أولها المطلق الذي لحقه القيد ، ثم القيد ، وإذا ما تمَّ ذلك سيكون اللفظ مُقَيِّدًا . وللوقوف بشكل أدق على ماهية التقويد ، سنتناوله عند الأصوليين والنحويين ، لأنه وإن وُجِدَ عند غيرهم فإنه لا يخرج عما يقال فيه في هذه العلوم الثلاثة .
الكلمات المفتاحية : تلاوة؛ تأويل؛ صيغة

التمهيد

التقويد:

التقويد لغةً : المادة اللغوية (ق . ي . د) بتنوع مدلولاتها لا تخرج عن معنى تحديد الشيء وحصره. والتقويد مصدر قَيَّدَ يُقَيِّدُ تَقْيِيدًا ، ونقل ابن منظور (ت 711 هـ) : " الْقَيْدُ مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ أَقْيَادٌ وَقِيُودٌ وَقَدْ قَيَّدَهُ تَقْيِيدًا ، وَقَيَّدَتْ الدَّابَّةُ " (1) إذا ربطتها بحبل ونحوه مما يمنعها من الإرسال والحركة، ثم صار يُسْتَعَارُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَحْبَسُ (2)، وكان العرب يطلقون على الفرس الجواد : قَيَّدَ الْأَوَابِدَ ، لسرعة

* البحث مستل من رسالة دكتوراه الطالب : (إسماعيل خليل حسون) .

* أستاذ مساعد /قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

(1) لسان العرب المحيط : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، مادة (ق ي د) ، قدّم له : يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، (د . د . ط) ، (د . د . ت) : 3 / 19 ؛ وينظر : القاموس المحيط : مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط 8 ، بيروت - لبنان ، 2005 م : 1 / 343 ،

(2) مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) مادة (ق ي د) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، 1400 هـ - 1979 م : 1 / 343 .

لحاقه بالوحوش، كأنه قَيْدٌ لها ، ذكر سيبويه (ت 180 هـ) : " بأنه نكرة وإن كان بلفظ المعرفة " (1) ، وأنشد قول امرئ القيس (2) :

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا
بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

" وقيد العلم بالكتاب : ضَبَطَهُ ، وكذلك قيد الكتاب بالشكل : شَكَلَهُ ، وكرهما على المثل ، وتقيد الخط : تنقيطه ، وإعجامه ، وشكله " (3) ، فكلمة مثل (بر) دون شكل يكون مدلولها مطلقاً ، وتحتمل أكثر من معنى ، ولكن عندما نقول : (بر) سنقيد مدلولها على معنى واحد ، ومثله يُقال في (بر) و (بُر) . " وقيد الأسنان : اللثة ، قال الشاعر (4) :

لَمُرْتَجَّةِ الْأَطْرَافِ هَيْفِ خُصُورِهَا
عَذَابِ ثَنَائِيهَا عِجَافِ قَيْودِهَا

يعني وقلة لحمها ،... وقيد الأسنان : عُمُورُهَا وهي الشُرُفُ السَّابِلَةُ بَيْنَ الْأَسْنَانِ " (5) ، ومنه قول الرسول ﷺ : ((إِنْ الْإِيمَانَ قَيْدُ الْفِتَنِ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنًا)) (6) .
والفِتْنَةُ : القتل على غفلة وغرة ، ومعنى الحديث : إن الإيمان يمنع المؤمن أن يفتك بأحد ، ويحميه من أن يفتك به ، فكأنه قد قيد الفاتك ، ومنعه فهو له قيد (1) . "

(1) ينظر : الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، مطبعة المدني ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة 1416 هـ - 1996 م : 1 / 424 .

(2) ديوانه : 53 .

(3) لسان العرب (مادة قيد) : 3 / 199 ؛ وينظر : جمهرة اللغة : محمد بن الحسن بن دريد (ت 321 هـ) ، طبعت بالأوفسيت ، مكتبة المثنى ، بغداد 1345 هـ : 296 .

(4) البيت للحسين بن مطير الأسدي ، ينظر : شعره : حسين عطوان : 157 .

(5) تاج العروس ، مادة (قيد) : 3 / 199 ؛ وينظر : جمهرة اللغة ، مادة (قيد) : 2 / 296 .

(6) رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (كتاب الحدود) : محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ) تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط 2 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1422 هـ - 2002 م . (رقم الحديث 8038) : 4 / 393 ؛ وأبو داود في سننه (كتاب الجهاد) ، سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ) ، (رقم الحديث 2769) : 3 / 88 ، (د . ط) ، دار الحديث ، القاهرة 1408 هـ - 1988 م ؛ صحيح سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ، صححه : محمد ناصر الألباني ، ط 1 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض 1419 هـ - 1998 م : 178 / 2 .

والمُقَيَّدُ : موضع القيد من رجل الفرس والخلخال من المرأة " (2) . والمرأة عند العرب يُكنى عنها بالقيد والغُل (3) ، ((وقالت امرأة لعائشة – رضي الله عنها – : أَلْقَيْدٌ جَمَلِي ؟ أَرَادَتْ بِذَلِكَ تَأْخِذِيهَا مِنَ النَّسَاءِ سِوَاهَا ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ بَعْدَمَا فَهَمَتْ مُرَادَهَا : وَجَّهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ.. أَرَادَتْ أَنَّهَا تَعْمَلُ لِرُؤُوسِهَا شَيْئًا يَمْنَعُهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ النَّسَاءِ فَكَانَتْهَا تَرْبِطُهُ وَتَقَيِّدُهُ عَنِ إِيْتَانِ غَيْرِهَا)) (4) . ومنه المُقَيَّدُ والمُطْلَقُ فـي الشـعر (5) . والقَيِّدُ بالكسر : القيس في المقدار (6) . كقولهم : قيد شير ، أي : مقدار شير .

التَّقْيِيدُ اصطلاحاً : مصطلح التقيد يرد في أكثر من علم ، فقد تناوله الأصوليون ، والبلاغيون ، والنحويون ، والمفسرون ، وغيرهم (7) . وعند النظر في هذا المصطلح نجده يتكون من ثلاثة عناصر أولها المُطلق الذي لحقه القيد ، ثم القيد ، وإذا ما تمَّ ذلك سيكون اللفظ مُقَيِّداً . وللوقوف بشكل أدق على ماهية التقيد ، سنتناوله عند الأصوليين والنحويين ، لأنه وإن وُجدَ عند غيرهم فإنه لا يخرج عما يقال فيه في هذه العلوم الثلاثة.

- (1) ينظر : جامع الأصول في أحاديث الرسول : مجد الدين بن الأثير الجزري (ت 606 هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، نشر وتوزيع : مكتبة الحلواني ، (د . ط) ، ومكتبة الملاح ، ومكتبة دار البيان ، 1392 هـ / 1972 م : 10 / 209 .
- (2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393 هـ) ، (مادة قيد) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط 3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1404 هـ – 1984 م : 2 / 592 .
- (3) ينظر : لسان العرب ، مادة (قيد) : 3 / 199 ؛ وتاج العروس ، مادة (قيد) : 9 / 83 .
- (4) رواه أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي في : السنن الكبرى ، (كتاب القسامة) ، (رقم الحديث 16507) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، (د . ط) ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1420 هـ – 1999 م : 8 / 237 .
- (5) ينظر : لسان العرب ، مادة (قيد) : 3 / 199 .
- (6) ينظر : العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، مادة (قيد) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، (د . ط) ، منشورات : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، بغداد 1982 م : 5 / 355 .
- (7) ينظر : التقيد في نهج البلاغة – دراسة نحوية – : عباس إسماعيل سيلان الغرأوي ، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها ، بإشراف : الأستاذ المساعد الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد علي ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 1426 هـ – 2006 م : 17 .

1 - التقييد عند الأصوليين :

التقييد عند الأصوليين لا يبعد عن معناه في اللغة فهو " تحديد شيوع اللفظ المطلق بقيد يقلل من انتشاره بين أفراد جنسه " (1) .

أما المطلق فمشتق من الجذر اللغوي طلق ، وهذا الجذر وكلُّ اشتقاقاته تدور على معنى الإرسال والتولية والحل (2) . وفي الإصطلاح تعددت تعريفاته ، فمنها ما جاء عند فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) بأنه : " اللفظ الدال على الحقيقة من حيث

هي من غير أن تكون فيها دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة ، سلباً كان ذلك القيد أو إيجاباً " (3) . وعرفه آخرون بأنه: " ما دلّ على شائع في جنسه " (4) ، (4) ، فمثلاً إذا قيل : أعنّ محتاجاً ، فإنّ المحتاج هنا مُطلق ، ويراد به إعانة محتاج واحد ، لكنّه غير معين ، فيكفي الأمور بإعانة أي محتاج ؛ ليسقط عنه الأمر .

وأما قيود المطلق فتتقسم على قسمين : (متصلة ، ومنفصلة) (5) ، أو كما أطلق عليها بعضهم : (مستقلة ، وغير مستقلة) (1) . فالمتصلة : يُراد بها ما لا

(1) نسخ وتخصيص وتقييد السنة النبوية للقرآن - دراسة نظرية تطبيقية - : عارف بن عوض الركابي ، ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1427 هـ - 2006 م : 296 .

(2) ينظر : مقاييس اللغة ، مادة (طلق) : 536 .

(3) المحصول في علم أصول الفقه : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن الخطيب فخر الدين الرازي (ت : 606 هـ) ، تحقيق : طه صابر فياض الغواني ، ط 2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1412 هـ - 1992 م : 2 / 314 .

(4) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : عبد العزيز بن محمد بن علاء الدين البخاري (ت 730 هـ) ، وضع حواشيه عبد الله بن محمود محمد عمر ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان 1418 هـ - 1997 م : 2 / 417 ؛ وينظر : شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي : أبو عمرو جمال الدين المعروف بابن الحاجب المالكي القاضي عضد الملة عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت 756 هـ) ، ضبطه ووضع حواشيه : فادي نصيف ، وطارق يحيى ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1421 هـ - 2000 م : 235 ؛ ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول : أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسيني التلمساني (ت 771 هـ) ، تحقيق : محمد علي فركوس ، ط 1 ، المكتبة الملكية ، مكة المكرمة ، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، 1419 هـ - 1998 م : 513 .

(5) ينظر : التمع في أصول الفقه : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت 476 هـ) ، تحقيق : محيي محيي الدين ديب مستو ، ويوسف علي بدوي ، ط 2 ، دار ابن كثير ، دمشق ، 1423 هـ - 2002 م : 81 ؛

يستقل لفظاً عن نص المطلق بأن يكون متصلاً به وكالجزء منه (2) ، بمعنى أنها لا تفيد فائدة تامة إلا باتصالها بما قبلها كالصفة مع الموصوف ، والشرط والاستثناء ونحو ذلك ، وقد اختلف جمهور الأصوليين في عددها ، فمنهم من عدّها ثلاثة : الاستثناء ، والشرط ، والصفة (3) ، ومنهم من عدّها أربعة ، وهو قول أغلب الأصوليين (4) : الاستثناء ، والشرط ، والصفة ، والغاية . ومنهم من عدّها خمسة بإضافة بدل البعض إلى الأربعة السابقة (5) ، ولكن القرافي (ت 682 هـ) عدّها اثني عشر ، الأربعة المتقدمة وثمانية أخرى هي : الحال ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمجرور ، والتمييز ، والبدل ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله (6) . أما المنفصلة فتسمى المستقلة ؛ لأنها تستقل بنفسها ولا تكون جزءاً من الكلام الذي يشتمل على اللفظ المطلق (7) ، وهي أنواع : تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنّة ،

-
- والإحكام في أصول الأحكام : أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد الأمدي (ت 631 هـ) ، تحقيق : أحد الأفاضل ، (د . ط) ، دار الإتحاد العربي للطباعة ، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر ، القاهرة ، 1378 هـ – 1967 م : 2 / 264 ؛ والأصول في علم الأصول : محمد بن صالح العثيمين ، تحقيق : أشرف بن صالح العشري السلفي ، دار الإيمان ، الاسكندرية ، 2001 م : 38 .
- (1) ينظر : الوجيز في أصول الفقه : عبد الكريم زيدان ، ط 6 ، الدار العربية للطباعة ، بغداد 1397 هـ – 1977 م : 246 ؛ والوجيز في أصول الفقه : وهبة الزحيلي ، ط 2 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق 1419 هـ – 1999 م : 38 .
- (2) ينظر : علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف : 207 .
- (3) ينظر : متن الورقات : الجويني (ت 478 هـ) ، ط 1 ، دار الصمعي للنشر والتوزيع ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 1416 هـ – 1996 م : 11 .
- (4) ينظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ) ، تحقيق : أبي حفص سامي بن العربي الأثري ، تقديم : عبد الله بن عبد الرحمن السعد ، وسعد بن ناصر الشثري ، ط 1 ، مؤسسة الريان ، بيروت ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2000 م : 2 / 639 – 640 .
- (5) ينظر : شرح العوض : 210 .
- (6) ينظر : الفروق ، أنوار البروق في أنواع الفروق : أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي ، تحقيق : د . محمد أحمد سراج ، و د . علي جمعة محمد ، ط 1 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، 1421 هـ – 2001 م : 1 / 321 – 322 ؛ وينظر : إرشاد الفحول : 2 / 640 .
- (7) ينظر : إرشاد الفحول : 2 / 639 .

وتقييد السنة بالسنة وبالكتاب ، وتقييد الكتاب والسنة بالقياس ، وفعل النبي ﷺ وتقريره ، ومذهب الصحابي وغيرها (1) .

وأما المُقَيَّدُ : فيُقابَلُ المُطْلَقُ، وللأصوليين اتجاهات في تعريفه، فمن هذه التعريفات : " إنَّ المُرادَ بالمُطلقِ نفسَ الحقيقةِ ، والمُقَيَّدَ عبارةً عن الحقيقةِ مع قيد زائد " (2) . فالمُقَيَّدُ ما هو إلا مُطلقٌ لحقه قيد فأخرجه من حيز الإطلاق إلى حيز التقييد . وعرفه ابن قدامة

(ت 620 هـ) ب : " المتناول لمعين ، أو غير معين ، موصوف بأمر زائد على الحقيقة " (3) .

فيكون المُقَيَّدُ وحسب هذا الحدِّ في أمرين (4) :

الأول : يكون في الألفاظ التي تتناول مُعيَّناً ، فيدخل فيه الأسماء الأعلام ، أو يكون في الألفاظ الدالة على مدلول معين كـ (هذا الرجل) ، فقد عيَّنت شخصاً بالإشارة .

الثاني : يكون في الألفاظ الدالة على غير معين ، ولكن موصوف بصفة زائدة على مدلول المُطلق ، كقوله تعالى : جِثْ ن ذِجْ (5) ، فلفظ جِثْ مُمْتَلِقٌ في حقيقته ، وغير معين ، ولكن بوصف هذه الرقبة بـ جِثْ أصبح مُقَيَّداً ، وصفة الإيمان زائدة على حقيقة الرقبة . ومِمَّا أُخِذَ على هذا التعريف أنه أدخل

(1) ينظر : معالم أصول اللغة عند أهل السنة والجماعة : محمد بن حسين بن حسن الجيزاني ، ط 1 ، دار

ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، 1416 هـ - 1996 م : 445 .

(2) المحصول في علم أصول الفقه : 143 / 3 .

(3) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : موفق الدين بن قدامة المقدسي (ت 620 هـ) ، وقف على طبعه : محب الدين الخطيب (د . ط) ، المطبعة السلفية ، مصر ، 1342 هـ : 136 .

(4) ينظر : رسالة في أصول الفقه للحسن بن شهاب العكبري (ت 428 هـ) : د . سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري ، اعتنى به : عبد الناصر بن عبد القادر البشيشي ، ط 1 ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض 1428 هـ - 2007 : 54 ؛ ونسخ وتخصيص وتقييد السنة النبوية للقرآن الكريم : 295 .

(5) سورة النساء ، الآية 92 .

المعارف في المقيد ، وليس ذلك بمشهور في اصطلاح الأصوليين (1). وعُرفَ أيضاً بـ "اللفظ الذي يخرج مدلوله من الشيع بوجه ما" (2) ، كقوله تعالى : چ ن ن ذ چ (3)، فإنَّ الرقبة شائعة بين الرقاب ، وقد أُخرجت من حيث كانت شائعة بين المؤمنة وغير المؤمنة فأزيل هذا الشيع بالمقيد چ ن چ .

2 – التقييد بين النحويين والبلاغيين :

التقييد والإطلاق من الأحوال التي تتعلق بالمُسند والمُسند إليه ، ويشيع هذا المصطلح في كتب النحويين والبلاغيين ، والسبب في ذلك هو تداخل علم المعاني في علمي النحو والبلاغة إلى حد يصعب على الدارس إيجاد حدّ فاصل بينهما ، والتقييد والإطلاق من مباحث هذا العلم .

وإنَّ الدارسين قد أكثروا الكلام عن عائدة علم المعاني ، للنحو أم البلاغة ؟ ، ودعا كثير من المحدثين إلى دمج النحو بعد أن فصلَ عنه على يد السكاكي فصلاً جعل منه قواعد جامدة ؛ لأنَّه يمثل روح النحو، ورائد هذه الفكرة هو الأستاذ إبراهيم مصطفى (4). ولست أريد التحقيق في ذلك – وإن كانت المسألة جديرة بالتحقيق – لأنَّ غير واحد من الدارسين قد تناولها ، ولعلَّ الدكتور قيس الأوسي خير من وقفتُ على كلامه في ذلك ؛ فعرض كل الآراء والتفصيلات فيها التي تشير في معظمها إلى أحقية الدراسة النحوية بمباحث علم المعاني (5) .

(1) ينظر : التفرير والتعبير : محمد بن بن محمد بن أمير الحاج الحنبلي (ت 879 هـ) ، تحقيق : عبد الله محمود عمر ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1419 هـ – 1999 م : 1 / 352 .

(2) أصول الفقه الإسلامي : شاكِر الحنبلي ، ط 1 ، مطبعة الجامعة السورية ، 1368 هـ – 1948 م : 103 .

(3) سورة النساء ، الآية : 92 .

(4) ينظر : إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، ط 2 ، القاهرة ، 1413 هـ – 1992 م : 19 ؛ وأثر النحاة في البحث البلاغي : عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة – القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) . : 128 .

(5) ينظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : د . قيس إسماعيل الأوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، (د . ط) ، (د . ت) : 74 وما بعدها ؛ والبلاغة العربية تأصيل وتجديد : د . مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف – الاسكندرية ، (د . ط) ، (د . ت) : 52 وما بعدها .

وما أريد الوقوف عليه هو الوظيفة الأساسية التي حددها العلماء لعلم النحو ، ودور النحوي والبلاغي تجاه مباحث علم المعاني .

فمن القدماء ما نُقل عن أبي سعيد السيرافي (ت 385 هـ) أنه حدد مهمة النحو في قوله : " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك " (1) ، فمهمة النحو عنده واضحة ، لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل (2) ، فالتأليف هو موضوع النحو ، بمعنى أنه يُعنى بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة ، وليس بالألفاظ المفردة (3) ، لأنَّ المعاني التي تنشأ مثلاً من تعلق الاسم بالاسم أو تعلق الاسم بالفعل أو الحرف بهما ، هي معاني النحو وأحكامه ، فالتعليق والإسناد يُفهمان من النحو وعنهما تكون المعاني التي يُريد المتكلم إبرازها ويستطيع السامع إدراكها (4) ، يقول الدكتور محمد حماسة : " ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات فحسب ... ولكن هناك غاية أخرى لا تقل عن هذه أهمية ، هي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني .. وتمييز التراكيب .. ومعرفة خصائصها واكتناه أسرارها " (5) .

(1) الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي (ت 400 هـ) ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، (د . ط) ، منشورات : المكتبة العصرية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بيروت - صيدا : 1953 م : 1 / 121 ؛ وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : د . محمد عيد ، ط 4 ، عالم الكتب ، القاهرة 1410 هـ - 1989 م : 221 - 222 .

(2) ينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 222 .

(3) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث : د . مهدي المخزومي ، ط 1 ، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر 1386 هـ - 1966 م : 82 .

(4) ينظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : د . عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ ، الرياض ، ودار الجيل للطباعة - جمهورية مصر العربية ، (د . ط) ، (د . ت) : 80 .

(5) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي) د . محمد حماسة عبد اللطيف ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة 1420 هـ - 2000 م : 25 - 26 .

وقال ابن الأثير : " إنَّ النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي ، وتلك دلالة عامة، وصاحب البيان ينظر في فضيلة تلك الأدلة وهي دلالة خاصة ، والمراد منها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب ، ألا ترى أنَّ النحو والإعراب يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة " (1).

وعن دور كلٍّ من النحوي والبلاغي في مباحث علم المعاني ، يقول السبكي : " إنَّ غاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع ممَّا تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تناهى ، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني ، والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوي " (2) ، وكأنَّ السبكي بهذا الفهم يرسم شكل العلاقة بين النحوي والبلاغي، أي: إنَّ دراسة النحو قبل دراسة البلاغة (3) .

وخلاصة القول : إنَّ النحو والبلاغة يشتركان في مباحث علم المعاني ومن الصعب تحديد دور كلٍّ منهما ، النحو يبحث في كيفية وضع الألفاظ وتركيبها مع بعضها ، أمَّا البلاغة فترصد مناسبة ذلك الوضع للألفاظ لمقتضى الحال والمقام ونحوه بوجه خاص .
التقييد في مباحث النحويين :

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين ابن الأثير (637 هـ) ، تحقيق : د . أحمد الصوفي ، ود . بدوي طبانة ، ط 2، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة – القاهرة ، (د . ت) : 1 / 37 .
(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ) ، تحقيق : د . خليل إبراهيم خليل ، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1422 هـ – 2001 م : 1 / 52 .

(3) ينظر : الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي : د . محمد بركات حمدي أبو علي ، ط 2 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان 1403 هـ – 1983 م : 99 .

الإطلاق والتقييد مجال من مجالات حُسن التَّخْيِيرِ النَّحْوِيِّ (1) ، فإطلاق المعنى في موضع وتقييده في موضع آخر إنما يكون لدواعٍ يقتضيها المقام، أو المعنى المُراد إيصاله إلى السامع ، ولا تختلف نظرة النحاة عن نظرة البلاغيين إلى التقييد والإطلاق ، إلا أن البلاغيين كانوا أكثر عنايةً به ، من حيث إنهم خصَّوه بمباحث في مؤلفاتهم ، ولا سيما المحدثون منهم ، وهو ما لم نجده عند النحاة ، ولعلَّ السبب هو أنَّهم لم يتعمقوا كثيراً في دراسة المستوى التركيبي للكلام ، وإنما قصرُوا مباحثهم على أواخر الكلمات (2) ، وشغلوا أنفسهم قروناً بهذا وبالعامل النحوي والعلَّة ، وهو ما أخذ عليهم قديماً وحديثاً (3) . ومع ذلك فقد كانت لهم إشارات كثيرة إلى التقييد موزعة على الأبواب النحوية ذات الصلة به ، وتدل في أغلبها على أنَّهم كانوا على معرفة عميقة بهذا الموضوع ، بل بأدق تفاصيله ، أمَّا المحدثون فكانوا نوعاً ما أكثر التفاتاً إلى هذا الجانب ، وهذا آتٍ من توجه الدراسات النحوية الحديثة نحو ربط النحو بالمعاني المتولدة من طرائق تأليف الكلام ، وعدم قصر وتضييق مجال الدرس النحوي على الجانب الشكلي (الإعراب والبناء) ، ومع ذلك فإنَّ ما ذكره في التقييد لا يتعدى ما أشار إليه القدماء ، إلا أنَّهم وظَّفوه بعض الشيء ، ووقفوا عليه ببعض التفصيل والإيضاح .

ومعظم ما أشاروا إليه لا يخرج عن معنى التعيين والحصص ، وتحديد دلالة الكلام ، ولعلَّ أقدم من أشار إلى التقييد بهذا المعنى كان علي بن عيسى الرماني ، إذ ذكر

(1) ينظر : علم المعاني في الموروث البلاغي ، تاصيل وتقديم : حسن طبل ، ط 2 ، مكتبة الإيمان ، المنصورة 1425 هـ - 2004 م : 136 .

(2) ينظر : العربية والوظائف النحوية (دراسة في إتساع النظام والأساليب) : د . ممدوح عبد الرحمن عبد العليم الزمالي / (د . ط) ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 م : 16 ؛ وفلسفة البلاغة بين التقنيَّة والنظور: د . رجا عيد ، ط 2 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، (د . ت) : 143 .

(3) كابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) ، وإبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو

أن : " المُقَيَّد هو الوصول بما يُعَيَّن المعنى " (1) ، وقوله (الموصول) ، أي الكلام الموصول ، ومعناه أن يتصل بالكلام ما يحدده ويعيَّن جهته بطريقة ما ، وقد أدرك أبو البركات الأنباري أن التوكيد أحد الطرق التي يتحدد بها الكلام ، ويتعيَّن معناه عند وقوفه على مسألة توكيد النكرة ، فقال : " إنَّ النكرة تدل على الشياخ والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين " (2) ، فالتوكيد تابع يقيد متبوعه باتجاه تقريره ، لرفع ما قد يعلق بذهن السامع من شك في الكلام (3) .

وجاء في أمالي ابن الحاجب مُعلقاً على قول المتنبي (4)

أَمِنْ أزدِيَارِكِ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

فقال : " وفي الدجى متعلق بـ (ازدريارك) لا بـ (أمن) ؛ لأنه لو تعلق بـ (أمن) لكان المعنى تقييد الأمن بزمان الظلام ، وهم آمنون في كل وقت من زيارتها في الظلام ، وإذا تعلق بـ (ازدريارك) قيَّد الزيارة المأمونة بأنها في الظلام ، وهو المقصود " (5) . فالتعلق كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة : " هو الإرتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث ... وذلك ؛ لأنَّ شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي

(1) الحدود في علم النحو : علي بن عيسى الرماني (384 هـ) ، تحقيق : بتول قاسم ناصر ، مجلة المورد ، مجلة تراثية نصف سنوية ، تصدرها : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العدد 1 / 1995 م ، مج 23 / 38 – بغداد 1416 هـ – 1995 م .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق : د . جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : د . رمضان عبد التواب ، ط 1 ، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 2002 م : 364 .

(3) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : د . سناء حميد البياتي ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن 2003 م : 260 .

(4) ديوانه ، علق على حواشيه : سليم إبراهيم ، دار صادر ، (د . ط) ، المطبعة العلمية – بيروت 1900 م : 104 .

(5) الأمالي النحوية – أمالي القرآن الكريم : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646 هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط 1 ، مكتبة النهضة ، عالم الكتب العربية – بيروت 1985 م : 3 / 115 ؛ وينظر : التقييد في نهج البلاغة – دراسة نحوية – : 22

تَقْيِيدُهُ فَيَتِمُّ مَعْنَاهَا بِهَذَا التَّعْلُقِ الْمُقَيَّدِ ... وَكَلِمَا أَضْفَتِ إِلَى الْحَدِيثِ قِيوداً أَدَقَّ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْكَمَالِ وَالدَّقَّةِ " (1) .

وَمِنَ الْإِشَارَاتِ أَيْضاً مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ بِأَنَّ (لَيْسَ) تَقْيِيدُ نَفِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مُطْلَقاً مِنَ الزَّمَانِ ، أَمَّا إِذَا وَجَدَ مَعَ الْخَبْرِ مَا يَفِيدُ تَقْيِيدَهُ بِزَمَنِ مَعْيِنٍ فَإِنَّ لَيْسَ تَنْفِيهِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الْقَيِّدِ ، فَقَالَ (2) : " لَيْسَ : لِإِنتِفَاءِ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ الْخَبْرُ مَبْهَمَ الزَّمَانِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَيِّداً بِزَمَانٍ نَفَثَهُ عَلَى حَسَبِ تَقْيِيدِهِ " .

وَكَانَ الرِّضِيُّ مِنْ أَكْثَرِ النَّحَاةِ وَضُوحاً فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ بِمَعْنَى التَّحْدِيدِ وَالتَّعْيِينِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : " فَإِنَّ الْمَجِيءَ فِي : جَاعَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ ، لَيْسَ قَصْدُهُ مَنْسُوباً إِلَى زَيْدٍ مُطْلَقاً ، بَلْ إِلَى زَيْدِ الْمُقَيَّدِ بِقَيْدِ الظَّرَافَةِ ، وَكَذَا فِي : جَاعَنِي الْعَالَمِ زَيْدٌ ، وَجَاعَنِي زَيْدٌ نَفْسَهُ " (3) ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ صَرِيحَةٌ وَوَاضِحَةٌ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالنُّعْتِ وَالتَّوَابِعِ الْأُخْرَى ، لِأَنَّ النُّعْتَ يُقَيَّدُ الْمَنْعُوتَ بِذِكْرِ صِفَتِهِ ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ذِكْرَ الْاسْمِ مِنْ غَيْرِ صِفَتِهِ أَعْمٌ وَأَشْمَلٌ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَ صِفَتِهِ (4) ، وَيَقُولُ أَيْضاً : " فَكَانَ فِي نَحْوِ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً ، فِيهِ فَائِدَتَانِ ، أَحَدُهُمَا : فِي إِيرَادِ مُطْلَقِ الْحَصُولِ أَوَّلاً ، ثُمَّ تَخْصِيصِهِ ، وَالْأُخْرَى : دَلَالَتُهُ عَلَى تَعْيِينِ زَمَانِ ذَلِكَ الْحَصُولِ الْمُقَيَّدِ ، فَكَانَ تَدَلُّ عَلَى حَصُولِ حَدِيثٍ مُطْلَقٍ تَقْيِيدَهُ فِي خَبْرِهِ ، وَخَبْرُهُ يَدُلُّ عَلَى حَدِيثٍ مَعْيِنٍ وَاقِعٍ فِي زَمَانٍ مُطْلَقٍ تَقْيِيدَهُ فِي كَانَ " (5) ، وَقَدْ ذَهَبَ الرِّضِيُّ إِلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلٌّ مِنَ السَّكَاكِيِّ وَالْقُرُونِيِّ مِنْ أَنَّ خَبْرَ كَانَ هُوَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَصْلِ ، وَكَانَ قِيِداً لَهُ

(1) إعراب الجملة وأشبهها الجمل : د . فخر الدين قباوة ، ط 5 ، دار القلم العربي ، حلب - سوريا 1409 هـ - 1989 م : 273 .

(2) المقرَّب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوّاري ، وعبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث ، مطبعة العاني، (د . ط) ، (د . ت) : 102 .

(3) شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي (ت 686 هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط 2 ، منشورات : جامعة فار يونس - بنغازي 1996 م : 2 / 279 .

(4) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : 256 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 4 / 181 - 182 .

، وليس هو قيداً لكان ، لأنها لا تدل على الحدث عندهم وإنما تدل على الزمان الماضي . أما الرضي فقد أشار إلى أن الخبر قيّد الحدث المطلق في (كان) ، وكان قيّدت زمن حصول الحدث المعين في الخبر . ويقول أيضاً : " فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن .. مع فائدة أخرى ههنا ، وهي دلالاته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد . ولو قلنا : قام زيد ، لم يحصل هاتان الفائدتان معاً " (1) ، وتوضيح ذلك أن " تقييد المنصوب لقيام يختلف عن تقييد المنصوب لـ (كان) ، فالتقييد في (كان) ينتقل بنا من مطلق إلى مقيّد ، أما التقييد في (قام) فينتقل بنا من مقيّد إلى فرد من أفرادها وذلك ؛ لأنّ الحدث قي (قام) أوضح من الحدث في كان " (2) .

وممن أشار إلى التقييد بالنعته صراحةً، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) فقال : " فإذا قلت : شممت رائحةً ، لم تدل على التقييد ، وهكذا شأن المطلقات لا تدل على التقييد ، إلا بما وضع للتقييد كالإضافة نحو : رائحة المسك ، ورائحة البول ، أو بالصفة ، نحو : رائحة مسكية ... " (3) ، وهذا يدل على أنّ الكلام يحتاج أحياناً إلى أكثر من قيد ؛ لتحدد دلالاته .

ومن معنى الحصر والتحديد ما ذكره ابن هشام الأنصاري ، من أنّ (لن) لا تُقيد تؤكد النفي أو تأبيده ، حيث قال : " وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها بـ جث جفي : جث جث ت (4) ج (5) في هذا إشارة إلى تقييد الفعل بالظرف .

(1) م . ن : 4 / 182 .

(2) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تركيبية) : د. محمود عبد السلام شرف الدين ، ط 1 ، دار مرجان – القاهرة 1984 م : 420 .

(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د . حسن هندواوي ، ط 1 ، دار القلم – دمشق 1418 هـ – 1997 م : 1 / 63 .

(4) سورة مريم ، الآية 26 .

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، ط 1 ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت –

لبنان 1419 هـ – 1999 م : 1 / 411 .

وذكر بعضهم نوعاً من التراكيب أطلقوا عليه (المركب التقبيدي) (1) ، وهم يريدون المركب المكوّن من الموصوف والصفة ، نحو : محمد الفاضل (2) ، معنى ذلك أنّ الصفة تكون قيماً للموصوف فتحدّد من شيوع دلالاته . كما أطلق عليه أيضاً المركب التوصيفي (3) .

وذكر السيوطي كلاماً قريباً من هذا ، فعرفّ الإضافة بأنها : " نسبة تقبيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر " (4) ، ومعنى تقبيدية ، أي : النسبة الجزئية الآتية من الزيادات اللفظية، لإفادة نوع من الحصر والتحديد ، وهي غير النسبة الكلية أو الأساسية الآتية من المسند والمُسند إليه (5) . والمضاف إليه (الاسم الثاني) أحد هذه الزيادات ، فيكون قيماً للمضاف (الاسم الأول) فيزيل الشروع عن دلالاته ، بتعريفه وتعيينه ، أو بتقليل درجة شيوع دلالاته ، مثل : باب الحجر ، وباب حجر ، فتكون الإضافة إذاً علاقة تقبيدية بين هذين الاسمين (6) .

وكان الدكتور تمام حسان من أبرز المحدثين الذين وقفوا على موضوع التقبيد ، فقد أشار إلى التقبيد الذي يُصاحب المنصوبات (المفاعيل ، و الحال ، والتمييز ، والإستثناء) ، وجعل لكل نوع من هذه المنصوبات وظيفة القيام كقرينة معنوية ، وأوضح أنّ التقبيد الذي يقترن بتلك المنصوبات يفيد التخصيص ، وأطلق عليها الجهة ؛ إذ قال : " إنّ كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة في

(1) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة - مصر 1422 هـ - 2001 م : 1 / 268 .

(2) ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ط 3 ، دار المعارف ، مصر ، (د . ت) : 1 / 146 .

(3) ينظر : الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) : د . محمد إبراهيم عبادة ، مكتب المعارف ، الإسكندرية 1988 م : 17 .

(4) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت 1418 هـ - 1998 م : 2 / 411 .

(5) ينظر : النحو الوافي : 2 3 ؛ وينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : عبيد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 32 .

(6) ينظر : الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) : 17 .

الإسناد ، ومن هنا يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن الجهة " (1) ، " والجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الحدث " (2) ، وتابعه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في ذلك ، وذكر الفضلات وسماها مقيدات ، وقال عنها : " وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة ... والمفاعيل كلها مقيدات للفعل كلٌّ منها يقيد جهة من جهاته " (3) ، وآثر الدكتور أبو المكارم استعمال مصطلح (الجملة المقيدة) الجملة الاسمية التي يدخلها ناسخ على مصطلح (الجملة المنسوخة) ؛ لأسباب يراها تتعدى مجرد المستوى الشكلي ، فيقول : " ذلك أنّ التغيير الإعرابي الذي يلحق أحد طرفي الإسناد أو هما معاً بعد دخول الناسخ ليس سوى الجانب الشكلي ... من التغيير الذي يحدثه الناسخ في الجملة ، وثمة جانب موضوعي ... أكثر أهمية وأعمق أثراً ، وهو تغيير دلالي في المقام الأول ، ويتضمن نوعاً من تقييد الإسناد فيها سواءً كان تقييداً بالسلب ... أو تقييداً للزمن ... أو تقييداً بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم ، أو الظروف المحيطة به ، أو تقييداً بالتأكيد ، ورعاية لهذا الاعتبار آثرنا استعمال مصطلح الجملة المقيدة " (4)

فالتقييد عند النحويين إذاً لم يكن يعني سوى استعمال طريقة معينة لتحديد دلالة الكلام ، أو المعنى الأصلي – المتحصل من المسند والمسند إليه – وعدم احتمال أكثر من معنى فيذهب فيه السامع كل مذهب ، وإنّ طرائق تحديد المعنى في النحو كثيرة ، وهي كل ما زاد على المسند والمسند إليه ، فإنّه يكون تكملةً

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : د . تمام حسان ، طبعة مطبعة النجاح الجديدة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب : 257 ؛ وينظر : مقيدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني : فالح حسن كاطع الأسدي ، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها ، بإشراف : الأستاذ المساعد الدكتور حامد عبد المحسن كاظم الجنابي ، كلية التربية – جامعة بابل ، 1429 هـ – 2008 م : 3 .

(2) اللغة العربية ، معناها ومبناها : 257 .

(3) بناء الجملة العربية : د . محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 2003 م : 63 .

(4) الجملة الاسمية : د . علي أبو المكارم ، ط 1 ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة 1428 هـ – 2007 م : 75 .

وقيداً للمعنى (1) ، وقد رأينا القدماء أشاروا إلى التقييد في أبواب هذه التكملات أو الفضلات بصفتها قيوداً للمعاني الأصلية في الجمل ، كالمفاعيل ، والتوابع ، والنواسخ ، والإضافة ، وغيرها ، ولهذا كانت إشاراتهم متناثرة في الأبواب النحوية ، ولم يتناولوه مستقلاً .

أمّا المحدثون فكثيراً ما كانوا يقفون عليه عند تناول الجملة ، وأنها لا تتكون إلا من ركنين رئيسيين هما : المُسند والمُسند إليه ، وإنَّ " الكلام لا يتكون من عَمَد فقط ، بل قد تُضاف إلى هذه العمد... كلمات تسمى الفضلات أو التكملات ؛ لأنها تكمل النسبة الكلامية الأساسية المؤتلفة من المُسند والمُسند إليه ، وتقوم هذه الفضلات بدور المُقَيّد أو المخصّص للنسبة الكلامية التي تكون مُطلقة من دون هذه المخصصات " (2) .

التقييد في مباحث البلاغيين :

تناول البلاغيون التقييد ومقابله الإطلاق في أثناء الكلام عن أحوال المسند والمسند إليه ، ولم يضع القدماء منهم حدّاً للتقييد أو الإطلاق كمصطلح على الرغم من شيوعهما عندهم ، فالإطلاق ورد عندهم بعبارة (ترك تقييد الفعل) ، يقول السبكي (ت626هـ) : " وأما الحالة المقتضية لترك تقييده فهي إذا منع من تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد " (3) ، وقد أوضح شراح التلخيص مسألة (ترك تقييد الفعل) ، وذكروا الغرض من ذلك كخوف انقضاء الفرصة ، وإرادة ألا يطلع الحاضرون على الزمان المخصص للفعل ، أو مكانه كذلك ، أو عدم العلم بالفضلات

(1) ينظر : المعجم المفضل في اللغة والأدب : ميشال عاصي ، و د . إميل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار العلم للملايين - بيروت 1987 م : 1 / 988 .

(2) التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) : د . مسعود صحراوي ، ط 1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت 2005 م : 179 ؛ وينظر : إسناد الفعل (دراسة في النحو العربي) : رسمية محمد المياح ، منشورات : المجمع العلمي العراقي ، مطبعة دار البصري - بغداد 1965 م : 127 .

(3) مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت 626 هـ - هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، ط 1 ، دار الرسالة ، بغداد 1400 هـ - 1981 م : 408 .

المقيّدة أو لمجرد الإختصار حيث يقتضيه المقام كالضيق، والضجر⁽¹⁾، وهو ما أفاد منه المحدثون فعرفّوا الإطلاق : " أن يقتصر في الجملة على ذكر المُسند والمُسند إليه حيث لا غرض يدعو إلى حصر الحكم ضمن نطاق معيّن بوجه من الوجوه " (2) ، فأصل الإسناد في الجملة يتحقق بأقل ما يُطلق عليه بأنه حكم بشيء لشيء كقولنا : هذه شجرة ، وسعيد رجل⁽³⁾. وكقولنا : الوطن عزيز ، فعزّة الوطن مُطلقة ولم تقتصر أو تحدد بشيء معين ، بل أُطلقت لتشمل كل ما يُمكن الاعتزاز به ، فالوطن عزيز بأبنائه ، وبعلمائه ...

أمّا التقييد فيمكننا تتبعه عند القدماء ، من ذلك ما ورد عند الجرجاني في قوله⁽⁴⁾ : " من حكم النفي إذا دخل على كلام ، ثمّ كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً. تفسير ذلك أنك إذا قلت : أتاني القوم مجتمعين . فقال قائل : لم يأتك القوم مجتمعين ، كان نفيه ذلك متوجهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتى إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول : إنهم لم يأتوك أصلاً ، فما معنى قولك مجتمعين ، هذا مما لا يشك فيه عاقل " .

(1) ينظر : شرح المختصر على تلخيص المفتاح : سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ) ، رتب طبعه وعلّق حواشيه وزاد في شواهد : عبد المتعال الصعيدي ، المكتبة المحمودية التجارية بالأزهر – مصر 1356 هـ : 1 / 138 ؛ ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح : ابن يعقوب المغربي (ت 1110 هـ) ضمن (شروح التلخيص) ، سلسلة نشر أدب الحوزة ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 34 ؛ وحاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح : محمد بن عرفة الدسوقي (ت 1330 هـ) ، تحقيق : خليل إبراهيم خليل ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1423 هـ – 2002 م : 2 / 37 .

(2) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع : أحمد الهاشمي ، دار ابن خلدون – الاسكندرية ، (د . ط) ، (د . ت) : 127 .

(3) البلاغة العربية ، أسسها ، وعلومها ، وفنونها : عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، ط 1 ، دار القلم – بيروت ، والدار الشامية – دمشق 1416 هـ – 1996 م : 1 / 451 .

(4) دلائل الإعجاز : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ) ، تعليق : أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) : 279 .

كلام الجرجاني هذا صريح ، ويدل على أنه كان على دراية تامة بالتقييد ، بل يمثل مرحلة متطورة لهذا المصطلح ، كما سيأتي عند المحدثين .
أما السكاكي فكان كلامه أيضاً صريحاً وواضحاً عن التقييد ، عند تناوله أحوال المسند (الفعل) بقوله (1): " وأما الحالة المقتضية لتقييده إذا كان المراد تربية الفائدة ."

وتابعه الخطيب القزويني في كتابيه التلخيص والإيضاح ، فقال (2) : " وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة ... " . فذكرنا الغرض من تقييد الفعل وهو عندهم تربية الفائدة ، أي : إن المتكلم يزيد ألفاظاً بقصد زيادة إفادة المتلقي معنى لا يكفي المسند والمسند إليه للدلالة عليه ؛ فالحكم عندهم أيضاً كلما أزداد قيماً أزداد غرابيةً ، وكلما أزداد غرابيةً أزداد إفادة (3) ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : ضربتُ فقد أهدتُ فائدةً ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً ، كانت الفائدة أكثر ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً يوم الجمعة ، زادت فائدة عما سبقتها ، وهكذا كلما أزداد الحكم قيماً زاد فائدة (4) .

ومما يجب التنبيه عليه أن القدماء حصروا التقييد بالمسند (الفعل) ولم يذكروا شيئاً من تقييد المسند والمسند إليه على نحو عام ، سواء أكانت أسماء أم أفعالاً .
أما المحدثون فعرّفوا التقييد بـ " أن يزداد على المسند والمسند إليه شيءٌ يتعلق بهما أو بأحدهما مما لو غفل لفاتت الفائدة المقصودة أو كان الحكم كاذباً " (5) ، والتقييد يكون حيث يتعلق الغرض بتقييده خاصة بحيث لو لم يُراع ذلك التقييد تفوت الفائدة المنشودة ، أي : أن التقييد يدل على أن المطلوب ليس هو ما يفيد

(1) مفتاح العلوم : 408 .

(2) التلخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (739 هـ) ، شرحه وضبطه : عبد الرحمن البرقوقي ، ط 1 ، دار الفكر العربي : 108 .

(3) ينظر : حاشية الدسوقي : 2 / 42 ؛ وعلوم البلاغة (المعاني والبيان والبدع) : أحمد مصطفى المراغي ، (د . ط) ، المكتبة المصرية ، صيدا - بيروت 1426 هـ - 2005 م : 111 .

(4) ينظر : خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) : محمد محمد أبو موسى ، ط 4 ، أميرة للطباعة ، الناشر : مكتبة وهبة ، القاهرة 1416 هـ - 1996 م : 317 - 318 .

(5) جواهر البلاغة : 127 ؛ وينظر : التقييد في نهج البلاغة - رسالة ماجستير - : 20 .

الحكم فقط ، بل هو مع زيادة ما يفيد ذلك القيد ، نحو (الولد النجيب يسر أهله) ، فالولد هنا مسند إليه مقيد بنعت ، فالمقصود ليس كل ولد يكون مدعاة لسرور الأهل ، وإنما الولد المتصف بالنجابة .

أما المُقَيِّدَات ، فهي كل ما يُزاد على علاقة الإسناد المُسند والمُسند إليه ، وهي التي تُسمى في عُرف النحاة بـ (الفضلات) أو (التَّكْمَلَات) . وقد ذكر البلاغيون هذه القيود وجعلوها في مباحث خاصة ، وهي عندهم : (المفاعيل ، والتوابع ، وأدوات الشرط ، وأدوات النفي ، والنواسخ ، والحال والتمييز ، وحروف الجر ، وضمير الفصل ، والإستثناء) (1) ، والحقيقة ما ذكره البلاغيون عن هذه القيود لا يزيد عما هو مقرر عند النحاة إلا في بعض اللطائف التي نبهوا عليها ، وهو ما أقرَّ به البلاغيون أنفسهم قديماً وحديثاً ، من ذلك ما قاله الخطيب القزويني في أثناء تناوله تقييد الفعل بأدوات الشرط (2) : " وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بيّن ذلك في علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا فـي ، إن ، وإذا ، ولو " ، ويعلّل التفهيم لـ (ت 791 هـ) تناول هذه القيود بأنّ النحاة لم يستوفوا كثيراً من مباحثها (3) .

وأما المحدثون فقد ذكر الدكتور فاضل حسن عباس أنّ مباحث التقييد بغير الشرط هي مقدّمة في البلاغة ؛ لأنّ ما ذكره لا يزيد عما ذكره النحاة (4) ، وأما سبب إبداعهم بالتقييد ببعض أدوات الشرط : " لأنّ للتقييد بها لطائف واعتبارات بلاغية "

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 2 / 115 ؛ وجواهر البلاغة : 127 ؛ والقطوف الدواني في علم المعاني : د . عبد الرزاق السعدي ، (د . ط) ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، بغداد 1418 هـ – 1997 م : 74 ؛ وعلم المعاني (دراسة بلاغية نقدية لمسائل علم المعاني) : بسيوني عبد الفتاح فيود ، مكتبة وهبة – القاهرة ، (د . ط) – (د . ت) : 1 / 227 .

(2) التلخيص : 109 .

(3) ينظر : شرح المختصر : 1 / 139 .

(4) ينظر : البلاغة العربية فنونها وأفانها : 353 .

(1) لم ينفدت إليها النحاة ، فبين البلاغيون الفرق بين هذه الأدوات ومواقع استعمالها كلٌّ منها .

أما القيود الأخرى من غير أدوات الشرط ، فضلاً عن الفائدة المتحصلة منها ، فقد نبه البلاغيون إلى أغراض بلاغية تُستفاد منها القيود التي تستكمل بها الجمل ، فالمعنى بالقيود الأكثر منه بدونه فليس قول من قال : رأيتُه بعيني ، ووطنته بقدمي ، أن رأه أو وطنه فحسب ، وإنما يُضاف إلى ذلك قدر كبير من التصوير والتقرير ؛ لذلك لا يقولون هذه إلا في شيءٍ يعظم مثاله ، ويعزُّ الوصول إليه (2) .

تَقْيِيدُ عُنَاصِرِ الْإِسْنَادِ:

توطئة :

الدَّعَامَةُ الأساسية في الجملة تتكوّن من عنصرين هما: (المُسْنَد ، والمُسْنَدُ إِلَيْهِ) (3)، وبارتباط هذين العنصرين تتكون الفكرة الصغرى في الجملة ، ثم تأتي العناصر المكملة غير الإسنادية لتوضيح هذه الفكرة وإبرازها (4) . والعناصر الإسنادية تُعرف عند النحاة بـ (العَمْد) ويقابلها (الفضلات) ، وهي العناصر غير الإسنادية . وعلى هذا أساس العَمْد والفضلات صنّفت الأبواب النحوية ، واختلفت الأحكام (5) .

ويُراد بالعناصر الإسنادية ما لا يمكن أن يتألف كلام بدونها ، سواء أكانت مذكورة أم مقدرة (6) ، وقد تناول النحاة الكلام عليها في أثناء الحديث عن الجملة ومكوناتها ، فذكروا أنّ الجملة تتألف من ركنين أساسيين ، هما : المُسْنَد والمُسْنَد

(1) خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) : 322 .

(2) ينظر : م . ن : 319 - 320 .

(3) ينظر : بناء الجملة العربية : 33 .

(4) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي (الإستقراء - التحليل - التفسير) : حسن خميس

المخ ، ط 1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن 1002 م : 188 - 189 .

(5) المصطلح النحوي (دراسة نقدية تحليلية) : أحمد عبد العظيم عبد الغني ، مطبعة العمرانية ،

دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة 1990 م : 163 .

(6) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 14 .

إليه (1) . يقول سيبويه : " هذا باب المُسند والمُسند إليه ، وهما مالا يَغني أحدهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدأً " (2) . وإذا ما حُذِف أحد هذين الركنين فإِتِّهم يلجأون إلى التقدير ؛ ليستقيم الكلام (3) .

وقد جعل ابن عقيل الذِّكر أصالةً وعدمه معياراً في تعريف العُمدة ، فقال : " عمدة في الإصطلاح ما عدم الإستغناء عنه أصل لا عارض " (4) .

والمُسند إليه لا يكون إلاً اسماً وهو المبتدأ الذي له خبر ، والفاعل ونائب الفاعل . والمُسند وهو المتحدِّث به ، أو المُحدَّث به يكون فعلاً واسماً ، فالفاعل هو مسندٌ على الدوام ، ولا يكون إلاً كذلك ، والمُسند من الأسماء هو خبر المبتدأ ، وما أصله كذلك ، والمبتدأ الذي له مرفوعٌ أغنى عن الخبر ، نحو : أقائم الرجلان ؟ (5) ف (قائم) مبتدأً لكنه مسندٌ ؛ إذ لا خبر له ، وإتِّما فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، وهو قوله : (الرجلان) .

ولابدُّ من وجود ركنين من هذه الأركان في الكلام ليستقيم ، اسم واسم ، أو فعل مع اسم ، ولا يمكن أن يتألف من فعل وحرف ، أو من اسم وحرف ، أو فعل وفعل ، أو حرف وحرف (6) .

وأجاز الفراء أن يسند إلى الجملة ، بأن تقع الجملة مسنداً إليه مبتدأً أو فاعلاً في مواطن ، من ذلك قوله تعالى : **چ ففَّ ق ف فچ** (7) ، فجملة **چ ففَّ ق ف**

(1) معاني النحو : فاضل صالح السامرائي ، ط 2 ، الناشر : شركة العاتك – القاهرة ، توزيع مكتبة أنوار دجلة – بغداد 1423 هـ – 2003 م : 1 / 14 .

(2) الكتاب (كتاب سيبويه) : 1 / 23 .

(3) ينظر : البلاغة والتطبيق : د . أحمد مطلوب ، و د . كامل حسن البصير ، ط 2 ، دار ابن الأثير ، جامعة الموصل 1420 هـ – 1999 م : 143 .

(4) المساعد في تسهيل الفوائد على كتاب تسهيل ابن مالك : 2 / 6 .

(5) الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 13 ؛ وينظر : بلاغة الكلمة والجملة والجمال : منير سلطان سلطان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، (د . ط) ، (د . ت) : 104 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1 / 58 .

(7) سورة طه ، الآية 128 .

في موضع رفع فاعل للفعل **چ ڈ ف ف ف** **ف ف ف ف** **چ چ چ ج ج ج ج**
چ ج (1) چ (2) .

أما البصريون فإنهم يتأولون كل ذلك ، ويجرونه على القاعدة العامة (3) .
ومن ذلك أيضاً مجيء المسند إليه جاراً ومجروراً ، وذلك إذا وقع نائب فاعل ، نحو :
جُلس في الدار (4) .

وأجاز بعضهم أن يتألف الكلام من فعل مع فعل ، نحو : **جُعِل يُفعل** ، بأن يكون
الفعل الثاني نائب فاعل (5) ، وأجاز سيبويه انتلاف الحرف مع الاسم في (أَلَا)
التي للتمني ، نحو : **أَلَا مَاءٌ (6)** ، وجعلوا النداء مع المنادى كلاماً مكوّناً من حرف
مع اسم ، نحو : **يا رجل ، إَلَّا أَنْ أَغْلِبَ النّحويون ذهبوا إلى أَنْ (يا)** نابت مناب فعل
مقدر بـ **أدعو ، أو أنادي (7)** ، وأنّ المنادى مفعول به في المعنى (8) .

وأما المضاف إليه فقد عدّه النحويون بين العمدة والفضلة ، فمعلوم أنّ الإضافة
نسبة وارتباط بين شيتين ، فإذا ما أضيف اسم إلى اسم آخر صار الثاني من تمام
الأول ، وصارا اسماً واحداً (9) ، فيكون المضاف إليه " في موضع يكمل العدة ،

(1) سورة طه ، الآية 128 .

(2) ينظر : معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ) ، تحقيق : عبد
الفتاح اسماعيل شلبي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، (د . ط) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
2001 م : 2 / 195 و 333 ؛ والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 22 .

(3) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 22 - 23 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 23 .

(5) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد على كتاب تسهيل ابن مالك : 1 / 400 ؛ وشرح الرضي
على الكافية : 1 / 83 ؛ والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 23 .

(6) ينظر : الكتاب (كتاب سيبويه) : 2 / 142 ؛ والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 24 .

(7) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4 / 261 .

(8) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1 / 24 .

(9) ينظر : المقترض : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق
عضيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث - القاهرة 1415 هـ - 1994 م : 4 / 143 ؛ والوظائف
الدلالية للجملة العربية ، (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق) : د . محمد رزق شعير
، تقديم : د . عيدة الراجحي ، ط 1 ، مكتبة الآداب - القاهرة 1428 هـ - 2007 م : 179 .

نحو : جاء عبد الله " (1) ، وعلى ذلك قالوا : إنَّ المُضَاف إليه يلتحق بالعمدة إذا أُضيف إلى عمدة ، ويلتحق بالفضلة إذا أُضيف إلى فضلة (2) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ النحويين قد صنّفوا الحركات الإعرابية ، على أساس العناصر الإسنادية وغير الإسنادية ، فجعلوا الرفع علم الإسناد ، وأصلاً فيه ، من ذلك قول الرضي : " الرفع علمُ كونِ الاسمِ عمدةً في الكلام ، ولا يكون في غير العمدة ، والنصب علم الفضلة في الأصل ، ثم يدخل في العمدة تشبيهاً بالفضلات ... أمّا الجرُّ فعلم الإضافة " (3) . ونجد تعليل ذلك عند أبي حيان الأندلسي في قوله : " ولَمَّا كانت الكسرة تشبه الضمة جُعِلت علماً للمُضَاف إليه ؛ لأنه قد يكمل العمدة ؛ ولأنَّها متوسطة بين الثقل والخفة ، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة ، وهذه العلل في اختصاص العمدة بالضمة ، والفضلة بالفتحة ، وما بينهما بالكسرة " (4) ، أي : جعل ألقى الحركات

(الرفع) للعمدة ، الفاعل والمبتدأ والخبر ... (5) ، وأخفها للفضلات وهو (النصب) وما بين القوة والخفة (الجر) جُعِلَ لِمَا هو متأرجح بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وفي هذه الدراسة سنلاحظ كيف يكون النعت المؤثر المباشر في تحديد عموم أو توضيح إبهام أحد طرفي الإسناد من خلال وقوعه تابعاً لأحدهما . ووفقاً لِمَا يدخل في مفهوم المكونات الإسنادية ، وستتضمن هذه الدراسة مبحثين على النحو الآتي :

– الأول : تقييد المُسند إليه (المبتدأ) .

– الثاني : تقييد المُسند إليه (الفاعل) .

المبحث الأول

تقييد المُسند إليه (المبتدأ)

المبتدأ :

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب تسهيل ابن مالك : 3 / 244 .

(2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 14 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 1 / 70 .

(4) التذييل والتكميل في شرح كتاب تسهيل ابن مالك : 3 / 244 .

(5) ينظر : معاني النحو : 1 / 25 .

لعلَّ أقدم من وضع حدًّا للمبتدأ هو أبو بكر بن السراج ، إذ قال : " المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان ، مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما ، نحو قولك : الله ربُّنا ومحمدٌ نبينا . والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره ، وهو معرض لما يعمل في الأسماء " (1). ونجد أبا علي الفارسي (ت 377 هـ) قد أضاف إلى شرط التعري الإسناد ، في قوله : " وصفة المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ومُسْنَداً إليه شيءٌ " (2) ، وتابعه ابن جنبي (ت 392 هـ) في ذلك فقال : " اعلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته ، وعريته من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عن الأول ومُسْنَداً إليه " (3) . والمُرَاد بالعوامل الظاهرة أو اللفظية التي يُعْرَى منها المبتدأ النواسخ . وهذا المعنى في المبتدأ قد أوجزه ابن هشام الأنصاري بقوله : " المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد " (4). فهو يشير إلى أن ليس كل اسم متجرّد عن العوامل اللفظية يكون مبتدأ ، إذ لا بُدَّ من الإسناد ، نحو قولنا في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ... فإنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية لا إسناد فيها (5). ويعرفه بصيغة أخرى في شرحه على الألفية فيقول (6): " المبتدأ اسم أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية اللفظية ، أو بمنزلة ، مُخَبَّرٌ عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به " ، الاسم نحو : الله ربُّنا ، والذي بمنزلة ، نحو : قوله تعالى : **چ ك ك ك گ گ چ** (7) ، والذي بمنزلة

(1) الأصول في النحو : 1 / 58 ؛ وينظر : الجملة الاسمية : 22 - 23 .

(2) الإيضاح العضدي : 85 .

(3) اللع في العربية : 29 .

(4) شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح

قطر الندى : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 2 ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،

صيدا - بيروت ، 1418 - 1997 م : 116 .

(5) المصدر نفسه : 117 .

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 184 - 187 .

(7) سورة البقرة ، الآية 184 .

بمنزلة المجرد كقوله تعالى : **ج ن ب ئ ي ن د ي ج** (1) **ف جئى ج حرف جر زائد ،**
وخالق ، المبتدأ ، ووجود حرف الجر الزائد كعدم وجوده (2) ؛ إذ الحروف
الزائدة عندهم عوامل لفظية غير أصلية (3) .

وكما هو معلوم فإنَّ المبتدأ هو المسند إليه في الجملة ، والخبر هو المسند ، إلاَّ
 أنَّ ذلك ليس مُطلقاً ؛ فقد يكون المبتدأ مُسنداً في بعض التعبيرات ، وهذا ما أشار
 إليه ابن هشام أنفاً (أو وصف رافع لمكتفي به) وهو ما يُعرفُ عند المُحدِّثين
 بالجملة الوصفية (4) ، ويُراد به عندما يكون المبتدأ اسماً مشتقاً اعتمد على نفي
 أو استفهام ، ورافعاً اسماً بعده على أنَّه فاعل له سد مسد الخبر، نحو : **أقائمُ**
الزيدان؟ ، فقام المبتدأ ، وهو وصف ، اسم فاعل ، وهو هنا مسندٌ لا مسندٌ إليه .

ومما يتميز به المبتدأ أنَّه لا يكون إلاَّ مُفرداً ، أي : لا جملةً ، ولا شبه جملةً ،
 بخلاف الخبر . والأصل فيه أن يكون معرفة ، ولا تكون النكرة مبتدأ إلاَّ إذا أفادت (5)
 (5) ؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه يجب أن يكون معلوماً ؛ ليكون الحكم
 الحكم مقيداً ؛ ولأنَّ الإخبار عن مجهول لا فائدة فيه (6) .

والمبتدأ يجب رفعه ، وقيل : إنَّه الأصل في باب المرفوعات (7) ، ومع هذا يأتي
 يأتي مجروراً بـ (الباء ومن) الزائدين ، أو (رباً) التي هي حرف جر شبيه

(1) سورة فاطر ، الآية 3 .

(2) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 185 – 186 .

(3) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 1 / 2450 ؛ النحو الوافي : 1 / 447 – 448 .

(4) ينظر : التراكيب الإسنادية (الجمل الظرفية ، الوصفية ، الشرطية) : د . علي أبو المكارم ، ط
 1 ، مؤسسة المختار – القاهرة ، 1428 هـ – 2007 م : 92 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 179 ؛ وجامع الدروس العربية : مصطفى
 الغلاييني ، مراجعة وتنقيح : د . عبد المنعم خفاجة ، ط 2 ، منشورات : المكتبة العصرية ، صيدا –
 بيروت ، 1414 هـ – 1992 م : 1 / 254 ؛ والباب في قواعد اللغة وآلات الأدب : محمد علي
 السراج : 84 .

(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 231 ؛ والقواعد الأساسية للغة العربية : أحمد
 الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د . ط) ، (د . ت) : 125 – 126 .

(7) ينظر مع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1 / 307 .

بالزائد ، يقول أبو علي الفارسي : " الجار الذي يدخل على المبتدأ على ضربين ، أحدهما : أن يدخل في غير الإيجاب ، والآخر : أن يدخل في الإيجاب ، فالأول كثير ، والثاني عزيز ، فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام ، إذا قلت : هل من أحد في الدار ... وأما الإيجاب فهو الباء في قولك : بحسبك صنع الخير " (1) .

ويدخل في باب المبتدأ هنا ما أصله مبتدأ ، والمراد به ما كان معمولاً لأحد النواسخ ، وهذه النواسخ مختصة بالدخول على الجمل الاسمية فتسوخها ، والنسخ في اللغة بمعنى الإزالة ... وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، وهو ثلاثة أنواع ، ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، وما ينصبهما معاً وهو ظن وأخواتها " (2) . وقد استعمل بعض المحدثين مصطلح (الجملة المقيدة) التي يدخلها ناسخ بدلاً من (المنسوخة) ، لتقابل (الجملة المطلقة) التي لم يدخلها ناسخ (3) .

ودخول معمولات النواسخ في العمدة ؛ لأن أصلها مبتدأ وخبر (4) ؛ ولأن الإسناد يظل هو الرابطة بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول النواسخ عليها . يقول سيبويه :

" ومما يكون بمنزلة الإبتداء قولك : كان عبد الله مُطلقاً وليت زيدا مُطلقاً ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده " (5) ؛ والنواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتسوخهما شكلاً ، لكنّها لا تُغيّر الإسناد ؛ فطرفا الإسناد كما هما قبل دخول النواسخ وبعده ، فلا يحدث أكثر من تغيير الحركة الإعرابية لأحد الطرفين . ومع ذلك

(1) التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : د . عوض بن حمد القوزي ، ط 1 ، جامعة الملك سعود - الرياض ، 1410 هـ - 1990 م : 1 / 47 - 48 .

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى : 127 .

(3) ينظر : الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد : محمد حماسة عبد اللطيف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ج 27 / لسنة 1995 م : 153 ؛ والجملة الاسمية : 75 .

(4) ينظر : نتائج الفكر في النحو : 262 .

(5) الكتاب (كتاب سيبويه) : 1 / 23 .

فللنواسخ وظائف دلالية معيّنة تضيفها على الإسناد (1) . وعليه فمنصوباتها ليست فضلات بل عناصر إسنادية أساسية في تركيب الجملة ، بخلاف المنصوبات الأخرى . وجاءت صور النعت المقيّدة للمبتدأ في صحيح مسلم على أشكال وعلى حسب أنواع النعت، كما جاءت صور المبتدآت على شكلين، منها المبتدأ المجرد من النواسخ ، ومنها غير المجرد منها، ولن نعتبر لذلك في التفريق بينهما، وإنما سنتعامل مع هذه المواضيع عموماً كمسند إليه مقيّد بنعت ، كما سنفعل في مبحث الفاعل .

أولاً – المبتدأ المقيّد بنعت مفرد :

– المفرد المشتق :

1 – اسم الفاعل : المبتدأ المقيّد بنعت (اسم الفاعل) جاء في هذا الحديث ، عن أبي قتادة أنّ رسول الله ﷺ مرّ عليه بجنّازة ، فقال : ((مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ ؟ . فقال : الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا . وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالذُّوَابُ)) (2) . وهذا من جوامع الكلم التي أعطيت لنبينا الكريم ﷺ لقوله : ((بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ...)) (3) ، فعبارة (مستريح ومُسْتَرَاخ) عبارة وجيزة تحمل معاني غزيرة .

و (العبد) في الجملتين هو المبتدأ خبره الجملة التي بعده ، ومقيّد بالنعت اسم الفاعل (المؤمن) في الأولى. وباسم الفاعل (الفاجر) في الجملة الثانية، والواو العاطفة

في (مستريح ومُسْتَرَاخ) بمعنى أو للتقسيم (4) .

(1) ينظر : الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق) : 69 – 70 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب الجنائز) ، (باب – ما جاء في مستريح ومُسْتَرَاخ منه) ، رقم الحديث (950) : 2 / 656 .

(3) رواه البخاري ، (كتاب الجهاد) ، رقم الحديث (2815) : 3 / 1087 ؛ ومسلم ، (كتاب المساجد) ، رقم الحديث (523) : 1 / 371 .

(4) ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري : زين الدين أبو الفرج بن عبد الرحمن بن رجب الحنبلي

(ت 795 هـ) ، تحقيق : محمود بن شعبان بن مقصود ، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي ، ومحمد

ودلالة تقييد المبتدأ بالنعته في الموضوعين توقف على المراد بكل من النعتين ، فقيل : يحتمل أن يريد بالمؤمن التقى ، أو المؤمن كامل الإيمان خاصة ، ويُحتمل كل مؤمن . والفاجر يحتمل أن يريد به الكافر ويحتمل أن يدخل فيه العاصي (1) . فعلى الاحتمال الأول يكون النعت للتخصيص ، وعلى الثاني يكون النعت لإظهار المدح في الأول ، والذم في الثاني. وقال الباجي (2): " إنَّ من تُوفِّي من الناس ضربان ، ضربٌ مستريح ، وضربٌ مُستراح منه ... وإنَّ المستريح هو العبد المؤمن يصير إلى رحمة الله ، وما أعد له من الجنة والنعمى ، ويستريح من نصب الدنيا وتعبها وأذاها . والمُستراح منه هو العبد الفاجر فإنَّه يستريح منه العباد والبلاد والشجر " .

ومن مواضع نعت المبتدأ باسم فاعل ما روي عن أبي قتادة عن رسول الله ﷺ أنه قال (3) : ((الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ ...)) ، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال (4): قال رسول الله ﷺ ((الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوءَةِ))

ف (الرؤيا) مبتدأ ، خبره (من الله) في الرواية الأولى ، و (جزء من سبعين ...) ، في الثانية . واسم الفاعل (الصالحة) نعت للرؤيا ، ومعنى ذلك أنَّ الرؤيا المقيدة بالصلاح هي التي تكون من الله أو جزءاً من أجزاء النبوة .

بن عوض المنقوش ، وعلاء بن مصطفى بن همام ، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي ، والسيد بن عزت المرسي ، وصلاح بن سالم المصراطي ، وصبري بن عبد الخالق الشافعي ، ط 1 ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المملكة العربية السعودية ، 1417 هـ - 1996 م : 11 / 364 .

(1) ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري : 11 / 365 ؛ وشرح سنن النسائي ، المسمى : ذخيرة العقبى في شرح المجتبي : محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي : 19 / 111 ؛ وأوجز المسالك إلى موطأ مالك : 4 / 636 .

(2) المنتقى شرح موطأ مالك : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (ت 494 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد عطا ، ط 1 ، منشورات : أحمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 1999 م : 2 / 521 ؛ وينظر : إكمال المعلم : 3 / 411 .

(3) صحيح مسلم ، (كتاب الرؤيا) ، رقم الحديث (2261) : 4 / 1772 .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب الرؤيا) ، رقم الحديث (2263) : 4 / 1774 .

والرؤيا والحلم ، كلاهما ما يراه الإنسان في المنام ، لكن غلبت الرؤيا على ما يراه من الخير والشيء الحسن ، والحلم ما يراه من الشيء القبيح (1) .

ودلالة التقييد بهذا النعت ، أي : الصالحة ، التوضيح أو التخصيص ، علاوة على المدح ، يقول الكرمانى في ذلك : " والصالحة إما صفة موضحة للرؤيا ؛ لأنّ غير الصالحة تُسمى بالحلم .. وإما مخصصة أي الرؤيا الصالحة لا السيئة ، أو لا الكاذبة المسماة بأضغاث أحلام . والصلاح إمّا باعتبار صورتها ، وإمّا باعتبار تعبيرها " (2) . قال القاضي عياض " الصالحة إضافة اختصاص وإكرام لسلامتها من الأضغاث ، وهو التخليط وجمع الأشياء المتضادة ... كما أنّ الرؤيا كلها ما حضره الشيطان أو لم يحضره من خلق الله وقدرته ، فخص ما طهر من الشيطان وسلم من تخليطه بالإضافة إلى الله تكريماً وتشريفاً ... " (3) .

2 – الصفة المشبهة : جاء في هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة ؓ : ((أنّ امرأة سوداء كانت تقم المسجد – أو شأباً – ففقدتها رسول الله ، فسأل عنها – أو عنه – فقالوا : مات ، قال : أفلا كنتم أدنتموني . قال : فكأنهم صغروا أمرها – أو أمره – فقال : دلوني على قبره ، فدلوه فصلى عليها ...)) (4) .

الاسم (امرأة) في هذا الموضع منصوب لدخول ناسخ حرفي عليه وهو (أنّ) وقيد بنعت مفرد هو (سوداء) صفة مشبهة على وزن فعلاء مؤنث أفعال . والغرض من التقييد بهذا النعت هو تصغير شأن الموصوف ؛ فاللون الأسود في البشر عند العرب يمثل رمزاً لقيمة اجتماعية بأنه لون للدجونية ، والتخلف ،

(1) ينظر : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني : محمد ياس خضر الدوري ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : الأستاذ الدكتور خليل بنيران الحسون ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1426 هـ – 2005 م : 156 .

(2) صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى : 1 / 31 ؛ وينظر : فيض القدير : 4 / 44 .

(3) إكمال المعلم : 7 / 206 .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب الجنائز) ، (باب – الصلاة على القبر) ، رقم الحديث (956) : 2 /

والرق (1)، ويؤيد ذلك جملة (كانت نَعْمُ المسجد) التي وقعت خبراً للمنعوت ، ومعنى نَعْمُ : تكنس ، وهو جمع القمامة ، وغالباً من يقوم بهذا العمل هم عديمو الشَّانِ في مجتمعاتهم من ذوي العاهات ، أو ممن لا بيت ولا أهل لهم ، وفي الوقت نفسه فللتقييد بهذا النعت دلالة أخرى وهي بيان سعة رحمته ﷺ؛ فهو على علو مقامه وقدره لم يكن يُصغّر من أمرها؛ لأنّها سوداء ؛ أو لأنّها ليست بذات شأن . فلو أنّ الراوي ذكر امرأة ماتت دون ذكر أوصافها ، ولم يعلم بموتها الرسول ﷺ ثم علم فصلّى عليها ، ذلك الوقع في بيان رحمته ﷺ كما هو حاصل هنا .

عن أبي هريرة ؓ قال : قال الرسول ﷺ : ((الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ ...)) (2) . المبتدأ المُقَيَّدُ هو (المؤمن) ، وإذا ما أطلنا النظر فيه فإننا سنجد (المؤمن) في الأصل صفة لموصوف محذوف ، ولكن ؛ لكثرة الاستعمال حلت الصفة محل الموصوف، وهذا متعارف عليه عند النحاة من جواز حذف المنعوت وقيام النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل (3)، والتقدير : الرجل المؤمن القوي ... وسأعامل لفظ (المؤمن) معاملة المنعوت في الحقيقة. و(القوي) ، نعت للمؤمن ، صفة مشبهة على وزن (فعيل) .

والمقصود بالقوة هنا كما يقول النووي : " عزيمة النفس والقريحة في أمور الآخرة فيكون صاحب هذا الوصف أكثر إقداماً على العدو في الجهاد ، وأسرع خروجاً إليه وذهاباً في طلبه ، وأشدّ عزيمةً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر على الأذى في كل ذلك ، واحتمال المشاق في ذات الله تعالى ... " (4)

(1) ينظر : تعبيرية اللون في شعر عنتره : جاسم محمد صالح ، مجلة جذور ، العدد 23 ، لسنة 1999 م : 373 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب القدر) ، (باب - في الأمر بالقوة وترك العجز والإستعانة) ، رقم الحديث الحديث (2664) : 4 / 2025 .

(3) ينظر : أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : 318/3 ؛ ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 191 .

(4) صحيح مسلم بشرح النووي : 16 / 215 .

والتقييد بهذا النعت هو لمدح المؤمن المتّصف به ، والترغيب بهذه الصفة .
يقول القاضي عياض : " القوة هنا المحمودة يحتمل أنّها في الطاعة ... " (1). وقال
المنّاوي : " وعند التأمل لا تدافع إذ المراد بمدح القوة : القوة في ذات الله وشدة
العزيمة " (2) .

3 – اسم المفعول : من النعوت التي جاءت بصيغة اسم مفعول مقيداً لمبتدأ ما
نلاحظه في الحديث الذي رواه أبو هريرة ؛ إذ قال : ((سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال
أفضل؟ قال: إيمان بالله . قال : ثمّ ماذا ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . قال : ثمّ
ماذا؟ قال : حجّ مبرور)) (3) . فالمبتدأ هو (حج) ونعت باسم المفعول (مبرور)
أمّا خير المبتدأ فمحذوف يدل عليه السياق .

وقيل : " المبرور هو الذي لم يعص الله في أثناء أدائه ؛ وقال الفراء : هو الذي
لم يعص الله بعده " (4) . وقيل : إنّ الحج المبرور هو الذي لا يخالطه شيء من
المآثم (5) ، وقيل : هو المقبول (6) ، وهذا القول ردّه بعضهم ؛ لأنّ تفسير

(1) إكمال المعلم : 8 / 157 .

(2) فيض القدير : 1 / 82 .

(3) صحيح مسلم ، (كتاب الإيمان) ، (باب – بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال) ، رقم
الحديث (83) : 1 / 88 .

(4) البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق : عادل
أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422 هـ
– 2001 م : 2 / 96 .

(5) ينظر : الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أبو إسحاق
الجويني الأثري ، ط 1 ، دار ابن عفان ، الخبر – السعودية ، 1416 هـ – 1996 م : 1 / 98 ؛
وشرح سنن النسائي : 23 / 299 ؛ وتحفة الأحوذى على شرح سنن الترمذي : أبو العلاء محمد
بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353 هـ) ، ضبطه وصححه : عبد الرحمن بن
عثمان ، وأشرف على مراجعته : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (د
ط) ، (د . ت) : 5 / 299 .

(6) ينظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : 1 / 276 ؛ وفتح المنعم شرح صحيح
مسلم : 1 / 268 .

المبرور بالمقبول فيه مشكّل ، إذ لا أحد يعلم بالمتقبّل ، إلا أن يقال ذلك من خلال أماراته كازدياد الخير (1) .

وقال ابن رجب (ت 795 هـ) في الحج المبرور : " أن يستوعب عمل الحج جميع الأيام العشر ، ويؤتى به على أكمل الوجود ، وجود البر من أداء الواجبات ، وفعل المنذوبات ، واجتناب المحرمات والمكروهات ، مع كثرة ذكر الله ﷻ ، والإحسان إلى عباده ، وكثرة العجّ والثجّ * ، فهذا الحج قد يفضل على الجهاد " (2) .

والغرض من تقييد المبتدأ بهذا النعت إظهار المدح والتخصيص ؛ فليس كل حجّ يكون في عداد الأفضل من الأعمال، وإنما يشترط فيه ما أفاده النعت (البر) ، وإخراجه من حكم ما هو غير مبرور . هذا ما أفاده نعت النكرة ، وثمة فائدة أخرى للتكثير ، ذكرها الكرمانى بقوله : " وأما من جهة المعنى فإنّ الإيمان والحج لا يتكرر وجوبه بخلاف الجهاد فإنه قد يتكرر، فالتنوين للأفراد الشخصي ، والتعريف للكمال ؛ إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل ، والله أعلم " (3) .

ومن نعت المبتدأ باسم مفعول ما جاء في هذا الحديث الذي رواه عمرو بن الشريد عن أبيه قال : ((كَانَ فِي وَفْدِ ثَقِيفِ رَجُلٍ مَجْدُومٍ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ)) (4) . نلاحظ (رجلٌ) مرفوع اسم لكان وهو المسند إليه في الجملة ، أي : إنّه مبتدأ في الأصل ، وشبهه الجملة (في وفد ثقيف) الخبر ، أو يكون محذوفاً تتعلق به شبه الجملة ، يقدر بـ (حاضراً) ونحوه .

(1) ينظر : إكمال الإكمال ، وشرحه مكمل الإكمال : 1 / 192 .

* العجّ : رفع الصوت بالتثنية . والثجّ : صبّ الدماء يعني الذبائح . ينظر : العين ، مادة (ع ج) : 1 / 67 .

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري : 9 / 14 .

(3) صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى : 1 / 127 .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب السلام) ، (باب - اجتناب المجذوم ونحوه) ، رقم الحديث (2231) : 4 / 1752 .

واسم المفعول (مجذوم) من (جُذِمَ) جاء قيداً لاسم كان . والجُذام داءٌ يصيب الإنسان في الرأس خاصةً، فيتشوهُ منه الوجه، مما يؤدي إلى قطع بعض أجزاء الوجه ، وأصل الجذم القطع ، يقول أبو بكر الأنباري (1) : " وقولهم رجلٌ مجذومٌ ... معناه في كلام العرب المقطوع بعض اللحم وبعض الأعضاء ، يقال : جذمتُ الشيءَ أَجذمتُهُ جَذماً إذا قطعته ."

والغرض من ذكر هذا النعت التعليل، أي : بيان السبب الذي جعل الرسول ﷺ يأخذ بيعة ذلك الرجل على هذا الشكل ، دون غيره من الناس ، أما عن السبب الحقيقي في إرجاع المجذوم، فقال ابن الأثير: " إنما ردهُ النبي ﷺ؛ لئلا ينظر أصحابه إليه فيزدرونه ويرون لأنفسهم عليه فضلاً فيدخلهم العجب والزُّهو. أو لئلا يحزن المجذوم بروية النبي ﷺ وأصحابه ﷺ وما فضلوا به عليه فيقل شكره على بلاء الله تعالى . وقيل : لأنَّ الجذام من الأمراض المُعدية ، وكانت العرب تتطير منه وتتجنبهُ فردهُ لذلك ؛ أو لئلا يعرض لأحدهم جُذام فيظن أن ذلك قد أعدها " (2) .

4 – صيغُ المبالغة : ومما جاء فيه النعت المفرد بصيغة مبالغة هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة ؓ عن النبي ﷺ : ((أَنَّ امْرَأَةً بَغِيًّا رَأَتْ كَلْبًا فِي يَوْمٍ حَارًّا يُطِيفُ بِنَرٍّ قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ مِنَ الْعَطَشِ فَزَعَتْ لَهُ بِمُوقِهَا * فَغَفِرَ لَهَا)) (3) . فامرأة بالنص ب اسم

(أن) ، وهو المسند إليه في الجملة ، إذ إنه مبتدأ بالأصل ، والجملة (رأت كلباً ..) الخبر ، و (بغياً) نعت لامرأة ، والبغي هي الزانية ، والجمع بغايا . قال ابن سيده (ت 458 هـ) : " يُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ فَعِيلًا كَخَرِيعَ ، وَفَعُولًا كَهَلُوكَ بَغْوً ، ثُمَّ

(1) الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1412 هـ – 1992 م : 2 / 288 .

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر : مجد الدين بن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، ط 1 ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، (د . ت) : 1 / 252 .

* الموق : هو الخف .

(3) صحيح مسلم ، (كتاب السلام) ، (باب – فضل ساقِي البهائم المحترمة وإطعامها) ، رقم الحديث (2245) : 4 / 1761 .

قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً ؛ لتَسَلَّمَ الياءُ " (1) . وجاء في قوله تعالى : ج ج ج ج ج ج ج (2) ، فنقل الحريري عن المازني (ت 248 هـ) (3) : " إِنَّ لَفْظَةَ بَغْيٍ لَيْسَتْ بِفَعِيلٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ فَعُولٌ الَّتِي بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا بَغَوِيٌّ وَمِنْ أَصُولِ التَّصْرِيفِ أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْخِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ كَمَا قَالُوا شَوَيْتَ اللَّحْمَ شَيْئاً ، وَكُوَيْتَ الدَّابَّةَ كَيْئاً وَالْأَصْلُ فِيهِمَا: شَوِيّاً ، وَكُوِيّاً " .

والبغي وصف خاص بالمرأة ، فلا يقال للرجل بغيً (4) ، والمصدر (البغاء) ومنه قوله تعالى : ج ي د ت د ت د ج (5) . وأصل البغاء الطلب ، وسُميت الزانية بغيّاً لطلبها ذلك (6) ، وقيل : البغاء بضم الباء الطلب ، وبكسرهما الزنا (7) . والغرض من تقييد المرأة بنعت البغي هو المبالغة في بيان ثواب الإحسان إلى البهائم ، وليس المراد به تخصيص من كانت هذه صفته بهذا الحكم . فإنه إن

(1) المخصص : علي بن اسماعيل بن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هندواوي ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1426 هـ - 2005 م : 4 / 273 .

(2) سورة مريم ، الآية 28 .

(3) درة الغواص في أوام الخواص : أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) ، مكتبة المثني - بغداد ، (د . ط) ، (د . ت) : 113 ؛ وينظر : معجم الأدباء : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626 هـ) ، ط 2 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1400 هـ - 1980 م : 7 / 118 ؛ وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي

(ت 1270 هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، (د . ط) ، (د . ت) : 8 / 142 .

(4) ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . مادة (بغي) : 1 / 57 .

(5) سورة النور ، الآية 33 .

(6) ينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار : أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت 544 هـ) ، الناشر : المكتبة العتيقة ، تونس ، دار التراث - القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) . مادة (بغي) : 1 / 98 .

(7) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 98 .

كان به يغفر لمن اتصف بالفجور ، فكيف به إذا كان ممن يتصف بالصلاح ؟! . وكيف به إذا كان الإحسان إلى الآدميين وليس إلى البهائم ، بالتأكيد سيكون الثواب أعظم من ثواب البغي . وهذه الدلالة ما كانت لتفهم من الكلام بهذه الصورة دون النعت .

5 – اسم التفضيل : عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ قال على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة : ((الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ)) (1) . المبتدأ المُقَيَّدُ بالنعت (اليد) ، وخبره (خير) و(العليا) هو النعت اسم تفضيل على وزن (فعلى) مؤنث (أفعل) . وجملة (واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب .

ودلالة التقييد بهذا النعت مدح اليد المنفقة والمُعْطِيَةِ . و (اليد) هنا مجاز مرسل علاقته السببية ؛ نظراً إلى أنَّ اليد هي الأداة التي تعطي بها عادة عطاءات الإنعام ، فنابت عن صاحبها ، والمراد مدح صاحب اليد ، ولعلَّ استعمال المجاز " أبلغ من استعمال الحقيقة في كثير من الأحيان إذا كان حال مُتلقِّي البيان ممَّن يلائمهم استخدام المجاز ، ويشدُّ انتباههم ؛ لتدبر المضمون وفهمه . إلى غير ذلك من دواعٍ وأغراض تتفتق عنها أذهان أذكياء البلغاء " (2) .

أما قوله : (اليد السفلى) فمثل (اليد العليا) ، غير أنَّ اليد في هذا الموضوع مجرورة فلا يمكن تناولهما في موضع واحد ؛ لذا سأكتفي بالشرح ؛ لتعم الفائدة . وكما هو واضح فالسفلى تختلف عن العليا من حيث التفصيل ، وفي الموقع الإعرابي والغرض ؛ إذ المراد بالسفلى الذم .

إنَّ المراد باليد العليا: المنفقة المعطية، والسفلى : السائلة (3) ، وهذا هو المعتمد المعتمد عند الجمهور (1)، وقيل : المراد بالعليا المتعففة عن السؤال . قال الخطابي)

(1) صحيح مسلم ، (كتاب الزكاة) ، (باب – بيان أمن اليد العليا خير من اليد السفلى) ، رقم الحديث (1034) : 2 / 717 .

(2) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : 2 / 228 .

(3) ينظر : عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي : الحافظ ايم العربي المالكي (ت 543 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د . د . ظ) ، (د . د . ت) : 3 / 157 ؛ وفتح الباري بشرح صحيح البخاري – لابن حجر : 3 / 297 ؛ وفتح الباري شرح صحيح البخاري : زين الدين بن عبد

ت 388 هـ): " قد توهم كثير من الناس أن معنى العليا أن يد المَعْطِي مستعلية فوق يد الآخذ يجعلونه من علو الشيء فوق الشيء ، وليس ذلك عندي بالوجه إنما هو من علاء المجد والكرم ويريد به الترفع عن المسألة والتعفف عنها " (2) . وفي قول آخر : أن اليد العليا هي يد الله ويد المَعْطِي التي تليها والسفلى الآخذة سواء بسؤال أم بغير سؤال (3) . وقيل في تأويل آخر : إنَّ السُّفلى المانعة ، وإنَّ العليا الآخذة (4) .

– المفرد الجامد : جاء في جزء حديث رواه أبو قتادة ؓ عن رسول الله ﷺ أنه قَالَ : ((... الرُّؤْيَا السُّوْءُ مِنَ الشَّيْطَانِ ...)) (5) فـ (الرُّؤْيَا) مبتدأ وشبه الجملة (من الشَّيْطَانِ) الخبر، و (السُّوْءُ) النعت وهو نعت مفرد جامد (مصدر) ويؤول بمشتق ، والتقدير : الرؤيا السيئة ، وقد يكون العدول عن المشتق إلى النعت بالجامد (المصدر) له دلالة في سونها : لكثرة ما فيها من الأشياء السيئة ، حتى كأنها صارت هي السُّوْءُ نفسه ، والعرب لا تنعت بمصدر إلا لما يكثر دون مالا يكثر ، كقولهم : (مررت برجلٍ عَدَلٍ) أي : عادل ؛ ولكثرة ممارسته العدل ، واتصافه به أصبح هو العدل نفسه (6) . والمراد بالسُّوْءُ يحتمل وجهين : سوء الظاهر ، أو سوء التأويل والتعبير (7) .
ثانياً – المبتدأ المقيّد بنعت جملة :

الرحمن بن رجب الحنبلي (ت 795 هـ) ، تحقيق : محمود بن شعبان بن مقصود : 297 / 3 ؛
والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : 3 / 112 ؛ وشرح سنن النسائي المسمى (ذخيرة العقبى
في شرح المجتبي) : 22 / 361 ؛ ومن هدي السنة النبوية : د . أحمد عمر هاشم ، ط 1 ، دار
الشروق - القاهرة ، 1418 هـ - 1998 م : 42 .

(1) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 7 / 125 ؛ والمنهل الحديث في شرح الحديث : 2 / 133 .

(2) معالم السنن (وهو شرح سنن أبي داود) : 2 / 70 .

(3) ينظر : عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي : 3 / 157 .

(4) ينظر إكمال المعلم : 3 / 566 - 567 ؛ وأكمال الإكمال : 3 / 168 .

(5) صحيح مسلم ، (كتاب الرؤيا) ، رقم الحديث (2261) : 4 / 1772 .

(6) معاني النحو : 3 / 164 .

(7) ينظر : إكمال المعلم : 7 / 206 .

ومن هذه المواضع ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَيَأْكُمُ وَإِيَّاهُمْ)) (1) .

(أناس) من قوله : (سيكون في آخر أمتي أناسٌ يحدثونكم ...) هو المقيد وهو اسم (يكون) وخبرها شبه الجملة (في آخر أمتي) مقدم على اسمها . وجملة (يحدثونكم ما لم تسمعوا ...) جملة فعلية في محل رفع نعت لـ (أناس) . ونلاحظ كيف يبقى الإسناد بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول كان ، فالجملة بدون الناسخ (في أمتي أناس ...) ، وقد أضافت (سيكون) الدلالة الزمنية المستقبلية على الإسناد .

وأناس الأصل لـ (ناس) ، وحذفت الهزة لكثرة الاستعمال (2) ، وهو على " فُعال من الإنس وهو الأصل عند سيبويه لـ (ناس) ، فحذفت الهزة تخفيفاً ، ووزن ناس على هذا (عَالٌ) ولا تكاد تستعمل إلا بالألف واللام كأنهما عوض من المحذوف ، وقال آخرون : لا حذف في ناس بل هو (فعل) من : ناس ينوس نوساً إذا تحرك ، فالناس يتحركون في مرادتهم ولا يكاد أناس يستعمل بالألف واللام ... " (3) .

والغرض من التقييد إظهار ذم أولئك الناس ، والمبالغة في التحذير من فتنة الذين يكذبون في مسائل الشريعة . وقال أهل العلم : المراد بهم الذين يضعون

(1) صحيح مسلم ، (مقدمة الإمام مسلم) ، (باب – النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في حملها) ، رقم الحديث (6) : 1 / 12 .

(2) ينظر : الخصائص : أبو الفتح عثمان بنى جني الموصلي (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القسم الأدبي ، المكتبة العلمية ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 12 .

(3) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار ظليمات ، ط 1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ودار الفكر ، دمشق – سوريا ، 1416 هـ – 1995 م : 2 / 363 .

الأحاديث (1) ، وهم الذين يعرفون عند علماء الحديث بالوضاعين . وقيل : يُحتمل أن يكون المراد بهم الذين يتحدثون في علم الكلام ونحوه ما لم يسمعه من السلف ، ولم يتكلموا فيه (2) .

ومثله ما جاء المبتدأ مقيداً بنعت جملة عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قَالَ : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يَمِيْتُونَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلْتَهَا فَإِنَّ صَلَّيْتَ لَوْ قَتَلْتَهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ)) (3) . في قوله : (أمراء) يميون الصلاة) نلحظ المبتدأ المنسوخ جاء مقيداً بالنعت ، وهو (أمراء) عن وزن فعلاء ، جمع أمير ، مرفوع اسم يكون ، وخبرها شبه الجملة الظرف (بعدي) (4) ، والجملة (يميون الصلاة) في محل رفع نعت لأمراء ، ومعنى يميون الصلاة ، يؤخرونها عن وقتها حتى تكون كالميت الذي لا روح له (5) .

ودلالة التقيد بهذا النعت ، إظهار ذم أولئك الأمراء ، ثم تنبيه المسلمين بأنه سيكون هكذا أمراء ، فلا يشقوا الطاعة ، ويفرقوا الجماعة . وقد ذكر أهل العلم أنه قد وقع على نحو ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ظهر بعده من تأخير بني أمية للصلوات ما قد عُرف وشُهد (6) .

ثالثاً - المبتدأ المقيد بأكثر من نعت :

1 - المقيد بأكثر من نعت من نوع واحد :

مما ورد في هذا الجانب الحديث الذي روي عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ : ((إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُنْفَذُ ، وَرَبِّمَا قَالَ يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُوقِرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ ، أَحَدَ الْمُتَصَدِّقِينَ

(1) ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير : 4 / 132 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 132 .

(3) صحيح مسلم ، (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) ، (باب - كراهية تأخير الصلاة عن وقتها ...) ، رقم الحديث (648) : 1 / 448 .

(4) ينظر عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . سلمان القضاة (د . ط) ، دار الجبل - بيروت ، 1414 هـ - 1994 م : / 302 .

(5) ينظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : 2 / 272 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 272 .

(((1) .

فـ (الخازن) منصوب اسم (إن) ، وكما ذكرنا كثيراً أن اسم النواسخ هو مبتدأ بالأصل وهو المسند إليه في الكلام ، والخبر هو قوله (أحد المتصدقين) (2) .

ومعنى الخازن : هو الذي يكون بيده حفظ الطعام والمال من خادم ونحوه (3) .
المبتدأ هنا مقيدٌ بأكثر من نعت من نوع واحد ، فكل من (المسلم الأمين الذي ينفذ ...) نعوت مفردة للخازن ، (المسلم) مشتق اسم فاعل و (الأمين) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة ، و (الذي ينفذ ...) نعت ثالث للخازن ، وهو جامد اسم موصول ، وتقديره : المنفذ أو الموصل .

ونلاحظ أثر التقييد بالنعت على المعنى الأساسي الذي بدون النعوت سيكون (إن الخازن أحد المتصدقين) فيدخل في كل خازن ، ولكن بتقييد المسند إليه (الخازن) بتلك النعوت تحدد عموم المعنى الأساسي واقتصر على أفراد معينين .
والغرض من التقييد بهذه النعوت هو تخصيص الأجر بمن توافرت فيه تلك النعوت ، ثم إنها تفيد مدح صاحب الصفات .

ومجيء هذه الأوصاف مرتبة بهذا الشكل له دلالة ، لا تفيدها النعوت نفسها لو جاءت على غيره ، فالإسلام هو الشرط الأول وهذا لا جدال فيه، ثم الاتصاف بالأمانة، وتعاهد هذه الصفة حتى تكون سجية ثابتة فيه ومن طبعه ، وهذا ما دللت عليه صيغة (الأمين) ، ثم إن ذلك سيجعله لا يكتفي بإيصال ما أمر به كاملاً ، وإنما يضيف إليه طيبة نفسه بهذا العمل ، وهذا بخلاف من يوصله كاملاً كما أمر خوفاً من الأمر وغير ذلك من الأسباب . يقول القاضي عياض: " إذ بالإسلام يصح وصف إعطائه بالصدقة ، ألا ترى أنه قال : (الذي يعطي ما أمر به كاملاً موفراً طيباً بها نفسه) فإسلامه وتقاءً أوجباً إعطاءه طيباً به نفسه، وأمانته أوجبت إعطاءه كاملاً

(1) صحيح مسلم ، (كتاب الزكاة) ، (باب – أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت ...) ، رقم الحديث (1023) : 2 / 710 .

(2) ينظر : عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي : 2 / 415 .

(3) ينظر : بذل المجهود في حل أبي داود : خليل أحمد السهارنفوري (ت 1346 هـ) ، تعليق : محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د . ط) ، (د . ت) : 8 / 333 .

مُوفراً " (1). ويقول القرطبي : " هذه الأوصاف لا بُدَّ من اعتبارها في تحصيل أجر الصدقة للخازن ، فإنَّهُ إن لم يكن أميناً كان عليه وزر الخيانة ، فكيف يحصل له أجر الصدقة؟! وإن لم يطب بذلك نفساً لم يكن له نية ، فلا يُؤجر " (2) ، فيتضح ما لهذه النوع من أثر في الحكم الشرعي في هذه المسألة ، ومنه أيضاً قول النووي : " هذه الأوصاف شروط لحصول هذا الثواب فينبغي أن يُعتنى بها ، ويُحافظ عليها " (3) .

ومن المواضع الأخرى ما روي عن أنس بن مالك ؓ أنه قال : ((كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظٌ حَاشِيَةٌ فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِي فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْذَتِهِ ثُمَّ قَالَ يَا مُحَمَّدُ مَرُّ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ ...)) (4) . (رداء) مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (عليه) خبره ، وقد قُيِّدَ المبتدأ بنعتين مفردين، أولهما (نجراني) مفرد جامد منسوب إلى نجران ، موضع بين الحجاز واليمن ، ومعناه من عمل أهل نجران . والثاني هو (غليظ) مفرد مشتق صفة مشبهة على (فاعيل) .

وجذب بمعنى جذب ، وجعلهما كثير من اللغويين من أمثلة القلب ، ولكن بعضهم يرفض فكرة القلب هذه ، فيقول ابن السراج : " وأما جَنَبَ وجَبَذَ فليس واحدٌ منهما مقلوباً عَنْ صاحبه ؛ لأنهما يتصرفان " (5) ، ويوافقه ابن جني في ذلك (6) ، وهذا ما يسمى عنده بالاشتقاق الكبير وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو : جَبَذَ من الجذب (7) .

(1) إكمال المعلم : 3 / 552 ؛ وينظر : شرح سنن أبي داود : 6 / 436 .

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : 3 / 68 .

(3) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 7 / 111 ؛ وشرح سنن أبي داود : 6 / 436 .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب الزكاة) ، (باب - إعطاء من يسأل بفحش وغلظه) ، رقم الحديث (1057) : 2 / 730 - 731 .

(5) الأصول في النحو : 3 / 339 .

(6) ينظر : الخصائص : 2 / 69 .

(7) ينظر : التعريفات : علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني : 22 ؛ وجامع

وجامع الدروس العربية : 1 / 208 .

والفائدة من ذكر النعتين في وصف رذاته ﷺ للمبالغة في بيان تواضعه ،
والتقلُّل من الدنيا، والتبُّلُّغ فيها بما أمكن من اللباس والمطعم ، وإنه لم يكمن يترقُّه
ولا يتوسع فيها (1) .

1 – المُقَيَّد بأكثر من نعتٍ من أنواع مختلفة :

من ذلك ما جاء في هذا الحديث الذي يرويه أبو هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : ((لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا فَيُسْتَجَابُ لَهُ فَيُؤْتَاهَا وَإِنِّي إِخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) (2) . قوله (دعوة مستجابة يدعو بها) ، ف (دعوة) ، المبتدأ ، وهو مؤخر جوازاً ؛ لكونه نكرة موصوفة ، وخبره شبه جملة (لكل نبي) ، و (مستجابة ويدعو بها) النعتان ، أمَّا الأول (مستجابة) فنعت مفرد مشتق اسم مفعول . وأمَّا الآخر (يدعو بها) فجملة فعلية .

ونلاحظ أنَّ وجود النعت ضروري في هذه الجملة ؛ لأنَّ (دعوة) اسم مرة ، ولولا النعت لكان المعنى : دعوة واحدة لكل نبي ، سواء استجيبت أو لم تُستجب ، ولكن مع النعت توجه المعنى إلى الاستجابة ، لا إلى عدد الدعوات .

ودلالة التقيد بهذين النعتين التخصيص بالأول ، والتأكيد بالثاني : فالدعوة لا تكون إلا بفعل الدعاء ، فقوله : دعوة يدعو بها ، تأكيد .

ومن الملاحظ أنَّ النعت الأول جاء بصيغة الاسم ، في حين جاء الثاني بالفعل وفي ذلك دلالة وهي أنَّ الاستجابة ثابتة لدعوة الأنبياء هذه، وفي حكم الواقع ، لا يطرأ عليها ما يمكنه تغيير ذلك فعبر عنه بالاسم ، أمَّا الدعاء فقد عبر عنه بالفعل ؛ لأنه متغيرٌ ومتجدد ، وللدُّعاء صيغٌ كثيرةٌ مختلفة يختار الداعي ما يُناسب الحال التي يدعو فيها .

(1) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : 3 / 100 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب الإيمان) ، (باب – اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأُمَّته) ، رقم

الحديث (199) : 1 / 189 .

وقد استشكل العلماء ظاهر هذا الحديث أن لكل نبي دعوة مستجابة واحدة فقط (1) ، بما وقع لكثير من الأنبياء - عليهم السلام - ، ونبينا ﷺ من الدعوات المستجابة ، ومعظم شراح الحديث ذكروا في معنى هذه الدعوة تأويلين :

الأول : ما ذكره القاضي عياض: " أن تكون الدعوة لكل نبي مخصوصة بأمته ، وقيل : لكل منهم دعوة مستجابة في أمته إما بإهلاكهم ، وإمّا بنجاتهم " (2) ، ورجح القاضي عياض هذا التأويل لورود أحاديث أخرى تسنده في هذا المعنى (3) .
الثاني : " معناها أن كل نبي له دعوة متيقنة الإجابة ، وهو على يقين من إجابتها ، أما باقي دعواتهم فهم على جمع من إجابتها ، وبعضها يُجاب ، وبعضها لا يُجاب " (4) .

ومما جاء مقيداً بنعوت مختلفة ما روته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ، قائلة : ((دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ قَالَتْ وَلَيْسَنَا بِمُغْنِيَتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أِبْرَمُورُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عَيْدٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عَيْدًا ، وَهَذَا عَيْدُنَا)) (5) .

والمبتدأ المنعوت هو (جاريتان) وقوله : (من جوارِي الأنصار تغنيان .. وليسنا ..) ، عده نعوتاً لهذا المبتدأ ، وخبره شبه الجملة الظرف (عندي) .
وشبه الجملة (من جوارِي الأنصار) في محل رفع نعت أول للمبتدأ (جاريتان) وتقديره : جاريتان أنصاريتان ، والحقيقة أن كون الجاريتين أنصاريتين أو من

(1) ينظر : عمدة القاري : 21 / 430 ؛ والمنهل الحديث في شرح الحديث : 4 / 268 .

(2) شرح صحيح مسلم ، المسمى إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم : 1 / 586 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 586 .

(4) صحيح مسلم بشرح النووي : 3 / 75 ؛ وينظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 22 /

430 ؛ وتحفة الأحوذى على شرح سنن الترمذي : 10 / 63 .

(5) صحيح مسلم ، (كتاب صلاة العيدين) ، (باب - الرخصة في اللعب الذي لا معصية ...) ،

رقم الحديث (892) : 2 / 607 .

غير جوارى الأنصار لا يُعَيَّر من الحكم شيئاً وإنما جاء للتقييد به لغرض التنبيه بأن الرسول ﷺ كان يسمح بدخول القينات في بيته .

وأما النعت الآخر فهو قولها : (تغنيان بما تقاولت ...) جملة فعلية تقديرها : جاريتان مغنيتان ، وتغنيان فعل لازم تعدى بواسطة الحرف ، وقولها : (وليستا بمغنيتين) جملة اسمية ، إما أن تكون نعتاً ثالثاً أو جاءت لاستدراك قولها (تغنيان ...) كما سيبتين .

الغرض من التقييد بالنعت (تغنيان ...) هو التخصيص ، أي : تخصيص ما كانت تفعله ، الجاريتان عند عائشة – رضي الله عنها – هو الغناء في ذلك الوقت ، وفي قولها : (ليستا بمغنيتين) ، استدراك على ما قالته من أنهما تغنيان ، لكنهما ليستا ممن اشتهر أو امتهن الغناء . ويدل على ذلك مجيء وصفهما بالغناء بصيغة الفعل (تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعث) . والفعل كما هو معلوم يدل على التجدد والتغير ، كما أن الاسم بعد الثبوت⁽¹⁾ ، بمعنى أن الغناء منهما ليس صفة ثابتة فيهما . ويؤيد ذلك تماماً مجيء نفي صفة الغناء عنهما بالصيغة الاسمية ، (ليستا بمغنيتين) والاسم يدل على الثبوت ، وبما أن النعت الثابت منفي ، معناه أنهما كانت تغنيان ، ولكنهما ليستا من يحترف الغناء ، وإلى هذا المعنى ذهب القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار : " قوله جاريتان تغنيان بما تقاولت به الأنصار قال وليستا بمغنيتين ، الغناء الأول من الإنشاد والثاني من الصفة اللازمة أي ليستا ممن اتصف بهذا واتخذة صناعة " (2) . وقال أيضاً : " أي : ليستا ممن يُغني بما جرت به عادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال مما يحرك النفوس ، ويبعث الهوى والغزل ... أو ليستا أيضاً ممن اشتهر وعُرف بالإحسان في الغناء الذي فيه تمطيظ وتكسير ... ولا ممن اتخذ هذا صناعةً وكسباً " (3) .

(1) ينظر : الكلبيات (معجم في الإصطلاحات والفروق اللغوية) : 1014 .

(2) مشارق الأنوار على صحاح الآثار . مادة (غنى) : 2 / 137 .

(3) شرح صحيح مسلم ، المسمى إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم : 3 / 360 ؛ وينظر : صحيح

مسلم بشرح النووي : 6 / 182 – 183 .

وللعلماء أقوال عديدة في إباحتها الغناء من عدمه ، وهذا الحديث من أبرز ما دار الكلام عليه في هذه المسألة (1) ، فذهب بعضهم إلى إباحتها في أوقات مخصوصة كالعيدين ، وولائم النكاح استدلالاً بهذا الحديث (2) ، واستدلّ غيرهم بأنّ إباحتها الغناء في الحديث إنّما كانت لمن هو دون سن التكليف (3) . وغيرها من الأحكام التي لا يكاد يخلو منها كتاب فقهي .

المبحث الثاني

تقييد المسند إليه (الفاعل)

الفاعل :

الفاعل له معنيان : لغوي واصطلاحي ، أمّا اللغوي : فهو عبارة عنّ أحدث الفعل (4) . وأمّا الإصطلاحي فيكاد يستقرّ عند جمهور النحويين بأنّه : اسم صريح أو مضمّر بارز أو مستتر أو ما في تأويله ، أسند فعل تام متصرف أو جامد أو شبهه ، ومقدّمّ عليه أبداً ويكون أصلي المحل أو الصيغة (5) . والمُراد بشبه الفعل اسم الفعل ، نحو : هيهات العقيق ، واسم الفاعل نحو : أقانم أخوك ؟ (1) .

(1) ينظر : المعلم بفوائد مسلم : محمد بن علي بن عمر المازري (ت 536 هـ) ، تحقيق : محمد الشاذلي النيفر ، ط 2، الدار التونسية ، للنشر، والتونسية للطباعة وفنون الرسم ، تونس ، 1987 م : 1 / 320 ؛ وصحيح مسلم بشرح النووي : 6 / 128 .

(2) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطلال : أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي (ت 449هـ) ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن ابراهيم ، مكتبة الرشد - الرياض ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 549 - 550 .

(3) شرح صحيح مسلم ، المسمى إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم : 3 / 306 .

(4) التحفة السننية بشرح المقدمة الأجرومية : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 1 ، مكتبة دار السلام - الرياض ، ومكتبة دار الفحاء للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق ، 1414 هـ - 21994 م : 76 - 77 .

(5) ينظر : المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، وبذيله كتاب : المفصل في شرح أبيات المفصل : السيد محمد بدر الدين النعساني ، ط 2 ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت - لبنان ، (د . ت) : 18 ؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب

ويعلّل ابن الحاجب قول الزمخشري في تعريف الفاعل بأنه " ما أُسند إليه فعل مُقدّم عليه " (2) . فيقول : " ولم يقتصر على قوله : هو المسند إليه من فعل أو شبهه ، لئلا يرد عليه مثل قولك : زيد قام . فإنه مسند إليه وليس بفاعل، فقال: (مُقدّم عليه) ؛ ليخرج ذلك عنه " (3) .

وحق الفاعل الرفع دائماً ، وقيل : إنّه الأصل في باب المرفوعات (4) ، وقد علل أبو العباس المبرد (ت 285 هـ) مجيء الفاعل مرفوعاً بقوله : " إنّما كان الفاعل مرفوعاً ؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت : قام زيد ، فهو بمنزلة قولك : القائم زيد " (5) .

الموسوم بالتخمير : القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617 هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1990 م : 1 / 232 ؛ وشرح المفصل للزمخشري : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د . إميل بديع يعقوب ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422 هـ – 2001 م : 1 / 200 ؛ والإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تحقيق : د . موسى بناني العليي ، ط 1 ، مطبعة العاني – بغداد ، 1402 هـ – 1982 م : 1 / 157 ؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 83 ؛ وأسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن باشا : 95 ؛ والجملة الفعلية : د . علي أبو المكارم ، ط 1 ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1428 هـ – 2007 م : 58 .

(1) ينظر : التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية : 77 .

(2) المفصل في علم العربية : 18 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 157 .

(4) ينظر : أسرار النحو : 94 .

(5) المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث – القاهرة ، 1415 هـ – 1994 م : 1 / 146 ؛ وينظر : الإيضاح : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، ط 2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1996 م : 101 .

ومع ذلك فقد يأتي الفاعل مجروراً ، أو منصوباً . أمّا مجيؤه مجروراً فيكون بـ (الباء) و (من) الزائدتين (1) ، نحو قوله تعالى : $\square \square \square \square$ (2) . وكذلك فاعل صيغة التعجب التي على (أفعل به) فالمتصل بالباء هو الفاعل . ومن جرّه بـ (من) الزائدة قوله تعالى : $\square \square \square \square$ (3) . وقد يُجر بإضافة المصدر إليه (4) ، كقوله تعالى : $\square \square \square \square$ (5) لفظ الجلالة (اللهُ) فاعل للدلالة على \square .

أمّا نصب الفاعل فيكون عند أمن اللبس كقولهم :: خرق الثوبُ المسمارَ ، بنصب المسمار ، ومن قول الأخطل (6) :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرُ

بنصب (سواتهم) مع أنه فاعل ؛ لأنّ السوات هي التي بلغت هجر (7) ، ولكن ذلك مقتصر على السماع ولا يُقاس عليه (8) .

- (1) ينظر : شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 2000 م : 1 / 257 - 258 ؛ وأوضح المسالك : 3 / 84 .
- (2) سورة النساء : الآية 79 .
- (3) سورة المائدة : الآية 19 .
- (4) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 84 ؛ ودليل المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، (د . ط) ، (د . ت) : 1 / 316 .
- (5) سورة البقرة ، الآية 251 .
- (6) ديوانه : 109 .
- (7) ينظر : الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحقيق : د . فخر الدين الدين قباوة ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1405 هـ - 1985 م : 51 .
- (8) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، مكتبة التراث - القاهرة ، 1426 هـ - 2005 م : 2 / 113 .

وقد ورد الفاعل مُقَيِّدًا بأنواع مختلفة من النعوت في صحيح مسلم ، فمنه ما يكون بنعت واحد مفرد أو نعت جملة أو بأكثر من نعت ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

أولاً – الفاعل المقيد بنعت مفرد :

النعوت المفرد يكون مشتقاً ، ويكون جامداً ، ولم يقع الفاعل في صحيح مسلم مُقَيِّدًا بنعت واحد مفرد (جامد) ، بل جميع مواضع نعوت الفاعل المفردة جاءت من المشتقات ، وعلى الأنواع الآتية :

1 – اسم الفاعل :

جاء في هذا الحديث الذي روي عن جابر بن عبد الله أنه قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : ((لَا يَغْرَسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعَ أَوْ طَائِرٍ أَوْ شَيْءٍ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ)) (1) . النعت (مسلم) اسم فاعل مشتق من فعل غير ثلاثي . و (رجل) هو الفاعل لـ (يغرس) المنفي .

والتقييد بصفة (المسلم) أفاد التخصيص ، أي : قصر الأجر الحاصل من الزرع على المسلمين ، وعدم شمول من سواهم بهذا الفضل والثواب (2) ؛ وذلك للدلالة على فضيلة المسلم على غيره ، حتى في الأمور الدنيوية التي يشترك معه في عملها الكافر .

وقد جاء القصر بالنفي وإلّا للتأكيد على ثبوت الأجر للمسلم . وفي استعمال أسلوب القصر دلالة أيضاً على أنّ المسلم لا يغرس غرساً ، قليلاً أو كثيراً ، ومهما كان الغرس ، فينتفع منه مخلوق إلّا كان له أجر فيه .

(1) صحيح مسلم : الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 361 هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) ، (كتاب المساقاة) ، (باب – فضل الغرس والزرع) ، رقم الحديث (1552) : 3 / 1188 .
(2) شرح صحيح مسلم ، المسمى : إكمال المعلم بفوائد مسلم : القاضي أبو الفضل بن موسى بن عياض اليحصبي (ت 544 هـ) ، تحقيق : د . يحيى اسماعيل ، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة – جمهورية مصر العربية ، 1419 هـ – 1998 م : 4 / 230 .

ووردت أحاديث كثيرة مماثلة لهذا الحديث إلا أن بعضها أطلق فيها لفظ الغارس ، ولم يُقَيَّد بصفة المسلم ، فقال العيني فيها (1) : " يحمل المطلق على المقيد " في هذا الحديث .

وذكر بعضهم أنه لا يقتصر على الرجل بل " يلحق به المسلمة ؛ إذ المقصود من لفظ المسلم للجنس ، فيشمل كل من اتصف بهذا الوصف ذكراً أو أنثى ، وعلى ذلك فالتقييد بالمسلم يخرج الكافر فلا ثواب له في الآخرة " (2) حتى إن أتى بأعمال برٍّ وفضائل .

غير أن ثمة مشكلاً في الأمر ، وهو كيف يصح أن لا يُجازى الكافر على أعمال البرِّ والفضائل؟! ، والله - تبارك وتعالى - يقول : **جَكَ كَ جَكَ كَ** (3) . فقال أهل العلم : " التقييد بالمسلم ... ؛ لأنَّ الغالب في خطابه ﷺ أن يكون للمسلمين وليس للاحتراز عن الكافر " (4) ، وإنَّ غاية ما يُفيد الكافر من ذلك هو التخفيف (5) ، أو أن يجزيه الله على ذلك في الدنيا من زيادة أموال وأولاد ، ونحو ذلك . وهذا الحديث ونحوه دليل على كون الزراعة من أطيب المكاسب (6) .

(1) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ) ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد ، ط 1 ، منشورات : محمد علي بيضون لنشر كتب أهل السنة والجماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1421 هـ - 2001 م : 12 / 219 ؛ وينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث : د . موسى شاهين لاذين ، ط 2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1422 هـ - 2001 م : 250 / 2 .

(2) المنهل الحديث في شرح الحديث : 250 / 2 .

(3) سورة الكهف ، الآية 49 .

(4) المنهل الحديث في شرح الحديث : 250 / 2 .

(5) ينظر : مكمل إكمال الإكمال : 230 / 4 .

(6) ينظر : فتح المنعم شرح صحيح مسلم : د . موسى شاهين لاشين : ط 1 ، دار الشروق - القاهرة ، 1423 هـ - 2002 م : 6 / 267 ؛ والأربعون المنيرة في الأجور الكبيرة على الأعمال اليسيرة : د . عيادة بن أيوب الكبيسي ، ط 3 ، سلسلة الدراسات الحديثة ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي ، 1422 هـ - 2001 م : 311 .

ومن المواضع التي قُيد فيها الفاعل بنعت بصيغة اسم الفاعل ما روته أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لعمار : ((تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ)) (1) . (الفئنة) بالرفع فاعل للفعل (تقتل) ، وقد جاء مقيداً بالنعت (الباغية) ، وهو اسم فاعل من (بغى) . والبغى له عدة معانٍ ، منها : الحسد (2) ، ومنها : تعدي الحد وتجاوزه (3) ، ومنها الطلب . قال الأزهري (ت 370 هـ) : " بغى الرجل حاجته .. إذا طلبها " (4) .

أما دلالة التقييد بهذا النعت فيصعب البت بها ، وذلك لتعدد المدلولات اللغوية للبغى – كما مر – فإن قلنا : إنَّ غرض التقييد للتوضيح والتمييز ؛ كون المنعوت معرفة ، فإنَّ الحق سيكون مع الفئتين ؛ لأنَّ معاوية قائد الفئنة التي قتلت عمارة ، تأوَّل البغى بمعنى الطلب ؛ لأنَّه كان طالباً للقصاص من قتلة الخليفة عثمان بن عفان ﷺ (5) ، فلا يكون النعت عندها للذم . ولكن القرطبي أوضح ذلك بشكل جلي بقوله : " إنَّ لفظ الباغية صالح للطلب ، والتعدي ، لكن النبي ﷺ ذكر الفئنة الباغية في هذا الحديث في معرض إظهار فضيلة عمار ودم قاتليه ، ولو كان المقصود البغى الذي هو مجرد الطلب لَمَا أفاد شيئاً ... [و] لكان تخصيص قتلة عمار بالبغى الذي هو الطلب ضائعاً لا فائدة فيه " (6) .

وقد يكون ورود (الفئنة) معرفة بـ (أل) إشارة إلى أنَّ تلك الفئنة معهودة لدى المخاطبين ، فقد يكون النبي ﷺ قد أعلمهم بشيء من أمرها ، فكأنه قال لهم :

- (1) صحيح مسلم ، (كتاب الفتن وأشراف الساعة) ، (باب – لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل على قبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء) ، رقم الحديث (2916) : 4 / 2236 .
- (2) ينظر : تهذيب اللغة : أبو منصور محمد تبن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ومحمد علي النجار ، (د . ط) ، الدار القومية للطباعة ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة ، 1384 هـ – 1964 م . مادة (بغى) : 8 / 209 .
- (3) ينظر : الصحاح . مادة (بغى) : 6 / 2281 .
- (4) تهذيب اللغة . مادة (بغى) : 8 / 210 .
- (5) بنظر : إكمال المعلم : 8 / 459 .
- (6) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت 656 هـ) ، تحقيق : محيي الدين ديب مستو ، أحمد محمد السيد ، يوسف علي بدوي ، ومحمد إبراهيم بزال ، ط 1 ، دار ابن كثير ، دمشق ، ودار الكلم الطيب ، بيروت ، 1417 هـ 1996 م : 7 / 257 .

إِنَّ عَمَّارًا تَقْتَلُهُ الْفَنَاءُ الْبَاغِيَّةُ الَّتِي أَخْبَرْتَكُمْ عَنْهَا ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى يَحْتَمَلُ أَنَّه ﷺ أَظْهَرَهَا لَهُمْ بِمُظْهِرِ الْمَعْلُومِ ؛ إِشَارَةً إِلَى قُرْبِ حَدُوثِ ذَلِكَ .

وذهب أغلب العلماء إن لم يكن جميعهم ، إلى أن الحق كان مع سيدنا علي ﷺ ، وأن الباغية هي الخارجة عن الحد ، أي : عن طاعة الإمام الحق (1) ، قال القرطبي : " فالبغي وإن كان أصله الطلب ، فقد غلب عرف استعماله في اللغة والشرع على التعدي والفساد " (2) . فعلى هذا تكون صفة الباغية بحق تلك الفئة صفة ذم . ومع ذلك فقد تلمس العلماء العذر لهم (3) .

2 - الصفة المشبهة باسم الفاعل :

ورد الفاعل مقيداً بنعت واحد مشتق (صفة مشبهة) في هذا الحديث عن أبي نرٍّ أن رسول الله ﷺ قال : ((إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ * فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْخِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ ...)) (4) ، ف (الكلب) بالرفع فاعل لـ (يقطع) ، المضمرة لدلالة ما قبله عليه ، وإن عطفه على ما قبله عطف جمل ، وليس عطف اسم على اسم ؛ لأن الواو العاطفة هي لمطلق الجمع بين المتعاطفين (5) ، فمثلاً إذا قلنا : قام زيدٌ وعمروٌ ، " احتمل ثلاثة أوجه ، الأول : أن يكونا قاما معاً في وقت واحد . والثاني : أن يكون المتقدم قام أولاً . والثالث : أن يكون المتأخر قام أولاً " (6) . فإذا قلنا بعطف اسم على اسم عندها سيكون المعنى محتملاً لأي من الاحتمالات الثلاثة ومنها أن الثلاثة يقطعون الصلاة مجتمعين ، وهذا بعيد عن المراد ؛ لأن

(1) ينظر : إكمال المعلم : 459/8 ؛ وصحيح مسلم بشرح النووي : 40/18 ؛ وفيض القدير : 4 / 359 .

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : 4 / 257 .

(3) ينظر : إكمال المعلم : 459 / 8 ؛ وصحيح مسلم بشرح النووي : 40 / 18 .

* الرَّحْلُ : ما يوضع على ظهر البعير ؛ ليركب عليه كالسرج للفرس .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب الصلاة) ، (باب قد ما يستر المصلي) ، رقم الحديث (510) : 1 / 365 .

(5) ينظر : معاني النحو : 3 / 187 .

(6) الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ومحمد

نديم فاضل ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1413 هـ - 1992 م : 158 .

المعنى المراد أن كل واحد من الأصناف الثلاثة يقطع الصلاة حال مروره بين يدي المصلي .

و (الأسود) هو النعت ، صفة مشبهة على (أفعل) مذكر فعلاء دال على لون . وأن تقييد الكلب بهذا النعت جاء لتقليل الاشتراك بين الأفراد التي يعمها لفظ (الكلب) بأن قصره على الأسود .

وأما سبب تخصيص الأسود دون غيره فبيته في تكملة الحديث بقوله ﷺ : ((الكلبُ الأسودُ شيطانٌ)) ، وقد يكون نعت (الأسود) لبيان العلة في المنعوت ، فيكون النعت عندها لإفادة التعليل ، يقول القاضي عياض : " وقوله : الكلب الأسود ، يؤكد أن العلة في قطع صلاة المار صحبة الشيطان له ... وإن الشياطين كثيراً ما جاء أنها تتصور في صور الكلاب " (1) . وقيل أيضاً : إنه خص الأسود ، لأنه جمع إلى جانب نجاسته قبح صورته ، وهذا يعني أن الكلب الأحمر أو الأبيض إذا ما مر بين يدي المصلي فإنه لا يقطع الصلاة .

ومن المواضع التي جاء فيها الفاعل مقيداً بصفة مشبهة ما رواه أبو هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : ((إذا كان اليومُ الحارُّ فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحرِّ من فيح جهنم)) (2) . الفاعل المقيد هو (اليوم) وهو فاعل لكان التامة ، وعُدَّ (كان) هذا أقرب إلى المعنى؛ إذ المراد من (كان) هنا الدلالة على الحدث ، وهو (حدوث الحر) وليس على الزمن ، فهي بمعنى (إذا وقع اليوم الحار) . هو اسم فاعل من الثلاثي ، وهو وإن دلَّ على الثبوت واللزوم لكن هذا لا يخرج لفظه وصيغته عن اسم الفاعل فهو اسم فاعل مثل : واسع العينين ، ظاهر القلب .

(1) إكمال المعلم بفوائد مسلم : 2 / 424 – 425 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب المساجد) ، (باب – استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ...) ، رقم الحديث)

(615) : 1 / 430 .

وتقييد الفاعل بهذا النعت ؛ لغرض التخصيص وتقليل الاشتراك ، بأن الإبراد وتأخير وقت الصلاة يكون في اليوم شديد الحر، أي : إن الإبراد مختص بشدة الحر (1).

ولمجيء المنعوت والنعت (اليوم الحار) معرفين بـ (أل) للدلالة على القصر بقصد المبالغة في شدة الحر ، فمعلوم أن جميع أيام الصيف حارة ، غير أنه ليس هذا المراد ، لكن اليوم الشديد الحر ، فقد وردت أحاديث أن أحدهم كان لا يستطيع أن يضع جبهته على الأرض في أثناء السجود من الحر، وقد يكون تعريف اليوم بـ (أل) كأنه أراد جعله مميزاً في شدة حرّه ، وكأنه يوم معهود معروف عندهم .

والإبراد هو تأخير صلاة الظهر عن أول وقتها إلى أن يبرد الوقت وينكسر الحر ، بشرط أن لا يؤخرها إلى آخر وقتها (2) ، قال القاضي عياض (ت 544 هـ) : " التأخير بها عن الحر وشدته إلى أن يبرد النهار ، وتهب الأرواح ، وتفيء الأفياء " (3).

3 - اسم التفضيل :

ورد الفاعل مُقَيِّداً بنعت مشتق اسم تفضيل في هذا الحديث الذي ترويه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إذ قالت : ((مَا أَلْفَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ السَّحَرَ الْأَعْلَى فِي بَيْتِي - أَوْ عِنْدِي - إِلَّا نَائِماً)) (4). في قولها : (السحر الأعلى) ، الفاعل (السحر) للفعل (ألقى) بمعنى : أدرك هذا ، وهو من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين . وسحر : ظرف يأتي متصرفاً ، وغير متصرف ، فإذا أريد به سحرَ يوم بعينه، فإنه يكون غير متصرف، ويلزم حالة النصب ، نحو : جئتكم يوم الجمعة سحرَ ، أما إذا لم يُقصد به سحر يوم بعينه فإنه يكون متصرفاً ويكون مرفوعاً

(1) ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير : زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت 1031 هـ) ، ط 2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، 1391هـ - 1972 م : 8 / 7 .

(2) فتح المنعم شرح صحيح مسلم : موسى شاهين لاشين : 320 / 3 .

(3) شرح صحيح مسلم ، المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم : 580 / 2 .

(4) صحيح مسلم ، (كتاب صلاة المسافرين) ، (باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل) رقم الحديث (742) : 1 / 511 .

ومنصوباً ومجروراً⁽¹⁾، وهو في الحديث جاء متصرفاً؛ إذ لم يقصد به سحر يوم بعينه . والفاعل (السحر) كما نرى مقيداً بالنعته (الأعلى) الذي هو اسم تفضيل . ولما كان الكلام منفيّاً فإنّ النفي فيه متوجه إلى القيد (الأعلى) كما قرر الجرجاني⁽²⁾ . بمعنى أنك إذا قلت : ما أكرمت محمداً ، فإنّ نفي الإكرام ليس مطلقاً بل هو عن محمد فقط .

فقول أم المؤمنين – رضي الله عنها – : ما ألقى السحر الأعلى ، هو نفي إدراك هذا الوقت المحدد رسول الله ﷺ وهو صاح ، وفيه أنّ غير الأعلى قد يدرك الرسول ﷺ .

والغرض من التقييد بهذا النعت هو التوضيح ؛ لأنّ السحر سحران : السحر الأعلى قبل انصداع الفجر ، والآخر عند انصداعه⁽³⁾ ، فلولا هذا القيد لم يفهم من هذين الاحتمالين من هو المراد .

وقيل : إنّها تعني بالسحر الأعلى قبل الفجر ، وبعد قيامه⁽⁴⁾ ، على ما جاء بأنه ﷺ كان إذا أوتر يضطجع حتّى يأتيه المؤذن⁽⁵⁾ ، وقيل : هو السدس الأخير ، وقيل : أوله ، أي : الفجر الأول⁽⁶⁾ .

ومن مواضع مجيء النعت اسم تفضيل ما جاء عن زينب ابنة أم سلمة ، قالت : أم سلمة لعائشة : ((إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل عليّ . قال فقالت عائشة أما لك في رسول الله ﷺ أسوة؟!))⁽⁷⁾ . الفاعل المقيد هو (الغلام) فاعل لـ (يدخل) والأيفع نعته ، وهو اسم تفضيل محلى بـ (أل) . وهو يأتي

(1) ينظر : الكتاب (كتاب سيبويه) : 1 / 225 ؛ وأوضح المسالك : 54 / 129 ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 155 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 279 .

(3) ينظر : المغرب في ترتيب المغرب : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي ، (ت 610 هـ) ، تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار ، ط 1 ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، 1979 م : 1 / 386 .

(4) ينظر : إكمال المعلم : 30 / 88 .

(5) رواه مسلم ، (كتاب صلاة المسافرين) ، رقم الحديث (736) : 1 / 508 .

(6) ينظر : فتح المنعم شرح صحيح مسلم : 3 / 525 .

(7) صحيح مسلم ، (كتاب الرضاع) ، (باب رضاعة الكبير) ، رقم الحديث (1453) : 2 /

على صُورٍ منها هذه الصورة ، أن يكون محلى بـ (أل) والتجرّد من (من) والمفضل عليه . والأيفع هو الذي شارف الاحتلام ولم يحتلم ، وجمعه أيفاع ، قال الخليل : " وكلُّ شَيْءٍ مُرْتَفِعٌ يَفَاعُ . وَغُلَامٌ يَفَعَةٌ وَقَدْ أَيْفَعَ وَيَفَعُ ، أَي : شَبَّ ، وَلَمْ يَبْلُغْ ، وَالجَارِيَةُ يَفَعَةٌ وَالْأَيْفَاعُ جَمْعُهُ " (1) .

ولمّا جاء المنعوت مُعرفاً بـ (أل) فالغرض من التقييد بالنعت التوضيح ، فنرى أم سلمة قد قيّدت الغلام بصفة (الأيفع) للتمييز بين غلام بعينه عن سواه ممن يشترك في لفظ الغلام ولم يقارب الحلم ، والتقييد بهذا النعت يدل على أنه لا حرج في دخول الغلام الذي لم يشارف الحلم .

ومما يدل على أثر النعت في الحكم الفقهي أنّ أمّ المؤمنين عائشة — رضي الله عنها — كانت ترى رضاعة الكبير اليافع تحرم ، وأخذ الظاهرية بذلك ، في حين كانت أمهات المؤمنين الأخريات وجمهور الفقهاء يشترطون في تحريم الرضاعة الصغر دون الحولين (2) .

ثانياً - الفاعل المقيّد بنعت جملة :

روى أبو هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) (3) . فـ (رجل) فاعل لـ (يُبْغِضُ) ، وَيُبْغِضُ بضم الياء وكسر الغين من أبغض ، و (يؤمن بالله واليوم الآخر) جملة فعلية في محل رفع نعت للفاعل أحد طرفي الإسناد في الجملة ، فهكذا يكون للنعت الجملة الأثر المباشر في المعنى الأساس .

والغرض من التقييد بهذا النعت تخصيص الفاعل ؛ لكونه نكرة ، أي نفي بغض الأنصار خاص بمن هو متصف بالإيمان بالله واليوم الآخر . وقد يكون التقييد بصفة الإيمان لغرض التأكيد ؛ لأنّ المخاطبين بهذا القول هم مؤمنون، وليس الكفار؛ إذ الكافر مرتكب ما هو أشد من بغض الأنصار (4) ، فيكون المقصود أنّ الرجل المؤمن

(1) العين ، مادة (يفع) : 2 / 261 .

(2) ينظر : فتح المنعم شرح صحيح مسلم : 5 / 625 .

(3) صحيح مسلم ، (كتاب الإيمان) ، (باب - الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان ...) ، رقم الحديث (76) : 1 / 86 .

(4) ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيفاً : عبد العزيز بن باز ، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، (د . ط) ، (د . ت) : 1 / 63 .

المؤمن الكامل الإيمان لا يُبغض الأتصار ولمجيء النعت جملة فعلية دلالة ، وهي أن الإيمان يتفاوت ، وأنه غير ثابت ؛ فهو قابل للزيادة كما أنه قابل للنقصان (1) ، فالإيمان بالله واليوم الآخر يزداد بحب الأتصار ، أو بعبارة أخرى إنَّ حبهم من مكملات الإيمان .

ثالثاً – الفاعل المقيد بأكثر من نعت :

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت واحداً فإمّا أن تكون هذه النعوت من النوع نفسه ، وإمّا أن تكون من أنواع مختلفة .

1 – المقيد بأكثر من نعت من نوع واحد :

عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ يَقُولُ : ((أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ)) (2) . جاء الفاعل (ليلية) لـ (كان التامة) في قوله : (كانت ليلية باردة ذات مطر) ، وكان : هنا تامة ؛ لأنها تدل على حدث الوقوع ، لا على الزمن . وقيد الفاعل بنعتين منفردتين ، أحدهما : هو اسم فاعل على وزن فاعل (بارد) ، ولا يدل على الثبوت في الوصف إذ قد يزول البرد في ليلية أخرى . وثانيهما : نعت جامد وهو (ذات) ، و (مطر) بالجر مضاف إليه .

ولعل مجيء النعتين (باردة ، ذات مطر) بهذا الترتيب للتدرج من الأيسر نحو الأصعب ، خاصة ، وصفة المطر جاءت بصيغة (ذات) مؤنث ذي بمعنى : صاحب ، ومجيئها هكذا أبلغ من كونها مشتقاً ؛ فالجامد يكون للتوصل إلى النعت بأسماء الأجناس (3) فيكون المنعوت صاحب الصفة ومتمكناً فيها ، فكان الليلية اشتملت على جنس المطر كله حتى صارت كأنها المطر نفسه ، وهذا من قبيل

(1) ينظر : شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية : صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، (د . ك) ، طبع على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة قطر ، مكتب المعارف للنشر والتوزيع – الرياض ، 1430 هـ – 2009 م : 178 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب صلاة المسافرين) ، (باب – الصلاة في الرحال في المطر) ، رقم الحديث (697) : 1 / 484 .

(3) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : د . مصطفى جمال الدين / دار الرشيد للنشر – بغداد ، 1980 م : 217 .

المبالغة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن يكون النعت الثاني وسبباً في الأول ؛ إذ البرد غالباً ما يسببه المطر .

والغرض من التقيد معلوم ، فهو لبيان حكم الرخصة في عدم الإتيان إلى الجماعة بأنه مخصوص بالليله التي فيها برد ومطر . فضلاً عن التخصيص يفيدان بيان العلة ، أي : إنَّ هاتين الصفتين هما العلة ، والسبب في جواز عدم حضور الجماعة ، والصلاة في البيوت والرحال ، قال العيني : " إذا أصاب النَّاسَ مطرٌ شديدٌ يومَ الجمعة فهم في سعةٍ من التخلف " (1) ، فالتخلف جائز عن حضور الجماعة أو الجمعة في المساجد في يوم أو ليلة مقيد بالبرد ، أو المطر الشديد ؛ إذ يتحمل المسلم بسببه مشقة إذا حضر .

وأيضاً في هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : ((لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلَكُمْ أُمَّةٌ يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ وَجُوهَهُمْ مِثْلَ الْمَجَانِّ الْمَطْرَقَةِ)) (2) . نلاحظ الفاعل المُقَيَّد بالنعت فيها هو (أُمَّةٌ) للفعل (تقاتل) وجاء هذا الفاعل مُقَيِّداً بنعتين من نوع الجمل ، الأولى قوله : (ينتعلون الشعر) ، جملة فعلية في محل رفع ، ومعناها : أن هؤلاء القوم من عادتهم ارتداء الملابس المصنوعة من الشعر ، ومجيء هذا النعت بصيغة الفعل في الحقيقة له دلالة ، وهي أن لبسهم الشعر أو انتعالهم إيأه تقليد عندهم ، تتوارثه الأجيال ولا يتركونه أبداً ، وإن بيئتهم يشتهر فيها اتخاذ جلود الحيوانات ذات الفرو لباساً ، لما في بلادهم من ثلج عظيم لا يكون في غيرها (3) .

أما النعت الثاني فهو قوله : (وجوههم مثل المجان المطرقة) ، جملة اسمية مبتدأ وخبر في محل رفع ، والهاء (في وجوههم) هو الرابط الذي اشترط النحاة

(1) شرح سنن أبي داود : محمد بن أحمد بن بدر الدين العيني (ت 855 هـ) ، تحقيق : أبو المنذر خالد بن إبراهيم ، ط 1 ، مكتبة الرشد - الرياض ، 1420 هـ - 1999 م : 4 / 379 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب الفتن وأشراط الساعة) ، (باب - لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء) ، رقم الحديث (2912) : 4 / 2233 .

(3) ينظر : عمدة القارئ شرح صحيح البخاري : 14 / 280 ؛ والأساس في السنة وفقهها - العقائد : سعيد حوى ، ط 2 ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، 1996 م : 2 /

وجوده في الجملة التي تكون نعتاً . ومجيء هذا النعت جملة اسمية ؛ للدلالة على ثبوته في الموصوف ؛ فهي صفة خلقية .

والمَجَان جمع مِجَن ، وهي التَّرْسُ التي تُلبس كدرع لحماية الجسد (1) .
والمُطْرَقَة التي ألبست الطَّرَاق وهو " طبقة من جلد أو نحوه تطبق على مثلها ، كل طبقة طراق ، والطبقات طراق " (2) .

وهي كناية عن الصلابة والاستدارة ، وبتوء جبهاتها (3) ، " فشبّه وجوههم في عرضها وبتوء وجناتها بالترسة قد ألبست الأشرطة " (4) .
وقد حمل شراح السنة هذه الأحاديث على الترك التتر (5) ؛ إذ وجدت فيهم كل تلك النعوت .

والغرض من التقييد بهذه الصفات هو تعريفهم (6) ؛ لأنّ العرب لم يكونوا يعرفون هذه الأمة ، فهذه الصفات تعريفية كاشفة لهم ؛ إذ لم تذكر لإظهار أنّ ذلك عيب فيهم ، وليست لتخصيصهم بهذه النعوت بحيث لا يكون غيرهم من الأقوام من يلبس الشعر أو يكون صغير العين ، أو أن لا يقاتل المسلمين من الأمم إلا من كانت

(1) ينظر : المصباح المنير . مادة (جنن) : 1 / 112 .

(2) المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ، واحمد حسين الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، مصر (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث) ، ط 4 ، دار الشروق الدولية – القاهرة ، 1425 هـ – 2004 م : 556 .

(3) ينظر : شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي – بيروت ، 1403 هـ – 1983 م : 15 / 37 .

(4) معالم السنن ، (شرح سنن أبي داود) : أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي السنّي (ت 388 هـ) ، طبعه وصححه : محمد راغب الطباخ ، ط 1 ، المطبعة العلمية – حلب ، 1351 هـ – 1931 م : 345 ؛ وينظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين : أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 751 هـ) ، تحقيق : علي حسين البواب ، ط 1 ، دار الوطن – الرياض ، 1418 هـ – 1997 م : 3 / 28 .

(5) ينظر : الأساس في السنة وفتحها : 2 / 942 .

(6) ينظر : أحكام القرآن : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت 370 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد شاهين ، (د . ط) ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1995 م : 3 / 409 .

هذه صفاته ، فقد ذكر العلماء أنَّ بابك الخُرَّمي وأصحابه كانوا ينتعلون الشعر، وهم ليسوا من التُّرك بل من العجم (1) .

2 - المقيد بأكثر من نعت من أنواع مختلفة :

من ذلك ما رواه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ أنه قال : ((يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْاسْتِغْفَارَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . فَقَالَتْ إِمْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزَلَةٌ : وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . قَالَ : تَكْثُرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ...)) (2) . ونلاحظ الفاعل (امرأة) جاء مقيداً بنعتين مختلفتين، أولهما : شبه الجملة (منهن) ، وثانيهما : (جزلة) نعت ثانٍ ، مؤنث جزلٍ على وزن (فَعْل) ، صفة مشبهة ، مثل : شَهْم ، فَحْل ، سَمَح . ومعنى جزلة : ذات رأي وعقل ، يقول الأزهري : " امرأة جزلة إذا كانت جيدة الرأي " (3) . وقال ابن منظور : " ويجوز أن تكون ذات كلامٍ جزلٍ أي قوي شديد ، واللفظ الجزلٌ خلاف الركيك . ورجل جزلٌ : ثقف عاقل أصيل الرأي ، والأنتى جزلةٌ وجزلاء " (4) ولها معانٍ أخرى ، إلا أنَّ المراد بالجزلة في الحديث لا يخرج عن هذين المعنيين كما سيتضح .

ودلالة التقيد هو إفادة المدح لتلك المرأة عموماً . وعند تدقيق النظر نلاحظ أنه قدّم النعت شبه الجملة (منهن) على النعت المفرد (جزلة) وذلك للتأكيد على أنَّ المرأة التي تكلمت كانت من بين المخاطبات في ذلك المجلس ، فدُكر أنها منهنَّ جاء أيضاً لتأكيد هذا المعنى ، إذ له قيمة دلالية مع النعت الثاني بمعنى أنَّ المرأة التي كانت إحدى اللاتي وعظهنَّ الرسول ﷺ ، والتي سألته في المجلس نفسه وفي الوقت نفسه ولم تأت إليه بعد انقضاء مجلس الوعظ ، لتكون قد هيأت كلاماً تقوله ، وما أعانها على ذلك هو جزالتها ؛ إذ الخطاب مع الرسول ﷺ ليس كالخطاب مع غيره

(1) ينظر : انتقاض الاعتراض في الرد علي العيني في شرح البخاري : الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، وصبحي بن جاسم السامرائي ، مكتبة الرشد - الرياض ، (د . ط) ، (د . ت) : 2 / 237 ؛ والأساس في السنة وفقها : 2 / 942 .

(2) صحيح مسلم ، (كتاب الإيمان) ، (باب - بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ...) ، رقم الحديث (79) : 1 / 76 .

(3) تهذيب اللغة . مادة (جزل) : 10 / 613 .

(4) لسان العرب . مادة (جزل) : 11 / 109 .

من الناس ، فله من الهيبة ما تجعل كثيراً من الصحابة المقربين يترددون في سؤاله ؛ خشية النطق بما لا يتناسب ومقامه ، فكيف بامرأة وما جُبلت عليه من الحياء ! وكيف بها إذا كان الكلام مرتجلاً في المجلس نفسه ودون إمعان وطول فكر ؟! فهذا موقف يتطلب امرأة بليغة ذات رأي وعقل .

ومن مواضع مجيء الفاعل مُقيداً بنعوت مختلفة هذا الحديث الذي رواه علي رضي الله عنه قال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : ((سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ يُقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْبُرَى كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ فَإِذَا لَقِيَتْهُمْ فَأَقْتَلُوهُمْ فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) (1) . (قوم) هو فاعل الفعل سيخرج وجاء مُقيداً بخمسة نعوت .

فأول هذه النعوت مفرد جمع تكسير للقلّة ، وهو (أحداث الأسنان) وأحداث جمع قلّة على أفعال لـ (حدث) اسم مفرد ، مثل قلم أقلام ، وجمل أجمال ، وورق أوراق ، ويجمع على حدثان وحدثاء (2) ، وهو الشاب الفتى السن . وهذا النعت كناية عن الشباب وأول العمر (3) . ولعلّ مجيء النعت بصيغة جمع قلّة يفيد بأنهم شرذمة قليلة يضلون الناس ، أو أنه أراد بذلك تحقيرهم . الأسنان جمع سن وهو العمر ، مضاف إليه .

والمقصود أنّ رؤوسهم وقادتهم من صغار السن قليلي العلم والخبرة ، والشباب غالباً ما تقوده عاطفته لا عقله ، فيسير دون تثبت ، على النقيض من الشيخ الراشد .

وثاني النعوت قوله ﷺ : (سفهاء الأحلام) فـ (سفهاء) نعت مرفوع وهو جمع يفيد الكثرة لـ (سفية) ، صفة مشبهة على (فعيل) ، و (الأحلام) بالجر

(1) صحيح مسلم ، (كتاب الزكاة) ، (باب – التحريض على قتل الخوارج) ، رقم الحديث (1066) : 2 / 746 – 747 .

(2) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم في اللغة . مادة (حدث) : 3 / 188 ؛ وتاج العروس . مادة

(حدث) : 5/208 .

(3) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري : 24 / 129 .

جمع حُلْم ، مضاف إليه ، والحلم هنا يحتمل معنيين ، الأول : الحلم بالكسر ، الذي بمعنى الأناة ، وعدم التسرع في الأمور . والمعنى الثاني : الحلم بالضم ، وهو ما يراه النائم (1) ، وكأنَّ المقصود بذلك أنَّ لهم أمنيات رديئة وسفیهة ، أو أنَّهم صغار العقول كما يقول النووي (2) . ومجيء هذا النعت بصيغة جمع الكثرة يفيد بخلاف النعت الذي سبقه ، فله دلالة تفيد أنَّ لهم أفكاراً وأمنيات تفوق حجمهم .

وثالث نعوت هؤلاء القوم جاء جملة فعلية ، وهو قوله ﷺ : (يقولون من خير قول البرية) . قال الكرمانى (ت 411 هـ) معناه : " خير أقوال الناس ، أو خير من قول البرية يعنى القرآن " (3) . وقال النووي : " معناه في ظاهر الأمر كقولهم : لا حكم إلا لله ونظائره من دعائهم إلى كتاب الله " (4) ، أي : لهم مقولات تحمل الطابع الديني في أرقى مستوياته ، وفي ظاهرها أنَّهم من أفضل أهل الإسلام ، وكان ذلك دأبهم حتى عرفوا به ، ولكنهم يفسدوننا بأفعالهم وتأويلاتهم ، فمقولة : (لا حكم إلا لله) من أبرز شعاراتهم التي كانوا يرددونها ، حتى إنَّه حين قالها أحدهم للإمام علي عليه السلام ، ردَّ عليه قائلاً : كلمة جق يُراد بها باطل (5) .

والنعت الرابع قوله ﷺ : (يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم) . جملة فعلية في محل رفع ، وكون هذا النعت فعلاً فيه دلالة ، وهي أنَّ قراءتهم بيتجدد بكثرة ، ومواظبة (6) ، وعلى غير المؤلف ، غير أنَّها على كثرتها غير مجدبة ؛ لأنَّها لم تؤثر فيهم وهو ما تبيَّنه أفعالهم ، ومجمل معنى صفتهم هذه : كثرة قراءتهم القرآن ، وعدم العمل به ، والعمل بخلافه ؛ نتيجة لسوء التأويل الذي عرفوا به ، ولذا قال ﷺ : (لا يجاوز حناجرهم) ، كناية عن عدم قبول هذه العبادة ،

(1) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري : 24 / 129 - 130 .

(2) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي : 7 / 169 .

(3) صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى : محمد بن يوسف البغدادي (ت 786 هـ) ، ط 2 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1401 هـ - 1981 م : 2 / 51 ؛ وينظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 24 / 130 .

(4) صحيح مسلم بشرح النووي : 7 / 169 ؛ وينظر : إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه : صفاء الضوي أحمد العدوي ، مكتبة دار اليقين ، (د . ط) ، (د . ت) : 1 / 115 .

(5) ينظر : إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه : 1 / 117 .

(6) ينظر : المنهل الحديث في شرح الحديث : 4 / 15 .

وللعلماء عدة تفسيرات لها من ذلك ما ذكره ابن عبد البر (ت 463 هـ) . قال : " وكانوا يتلون القرآن آناء الليل والنهار ، ولم يكن يتجاوز حناجرهم ، ولا ترافيقهم ؛ لأنهم يتلونه بغير علم بالسنة المبينة له ، فكانوا قد حرموا فهمه والأجر على تلاوته " (1) ، وقيل : إن المراد عن أن يصل إلى القلوب ، وقيل : إن المراد به الحدق في التلاوة ، أي : يأتون به على أحسن أحواله نطاقاً ، فهم يواظبون على تلاوته ، أو هو كناية عن حسن الصوت به (2) .

وخامس النعوت هو : (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) ، فهذه جملة فعلية في محل رفع نعت (قوم) . والمروق : هو الخروج بسرعة (3) ، فشبه دخولهم في الإسلام وخروجهم منه بالسهم الذي يصيب الصيد فينفذ إلى الجهة الأخرى ، بسرعة وسهولة ، غير متأثرين به وكأنهم لم يدخلوه (4) . قال ابن عبد البر : " يخرج السهم ولم يتمسك بشيء ، كما يخرج هؤلاء من الإسلام ولم يتمسكوا بشيء " (5) . ويمرقون ، أي : يكون خروجهم على مراحل ، وإن كان سريعاً ، أو أنهم يتتابعون في الخروج ، بأن يضل بعضهم بعضاً .

وبما أن الخارجية مذهب ومعتقد ، فقد أكد أهل العلم بأنها ظاهرة متجددة (6) ، وأنها لم تندثر ، فقال العيني : " إن قلنا بتعدد خروج الخوارج ، وقد وقع خروجهم مراراً " (7) . وهذا ما دل عليه الفعل (سيخرج) وسلوكهم قام على المسارعة في

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد الطوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، وآخرين ، ط 2 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الرباط ، 1402 هـ – 1982 م : 23 / 323 .

(2) المنهل الحديث في شرح الحديث : 4 / 16 .

(3) ينظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : 23 / 325 .

(4) ينظر : شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري : عبد الله بن محمد الغنيمان ، ط 1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، 1405 هـ : 455 .

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : 23 / 326 .

(6) ينظر : الأساس في السنة وفقهها : 1 / 450 .

(7) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 24 / 129 .

التكفير ، وتمثل خُلُقُهُم في كثرة العبادة، وأبرز مبادئهم كانت تكفير علي وعثمان - رضي الله عنهما - وتكفير مرتكبي الذنوب⁽¹⁾، والكلام كثير في هذه الفرقة الضالة بين مكفر لهم وغير مكفر من الفقهاء⁽²⁾ .

والغرض العام من تقييد أولئك القوم بهذه النعوت إظهار الذم ، زيادةً على التعريف بهم والإخبار عنهم ؛ كي يحذرهم المسلمون ، فتكون هذه النعوت كاشفة للمنعوت .

الخاتمة

هكذا وبعد التوكل على الله قد شارف البحث على نهايته ، وقد توصلت من خلاله إلى نتائج مهمة عديدة قد لا أتمكن من عرضها مفصلة بكل جزئياتها في هذه الخاتمة ، ولكن حسبي أن أنبه على أبرزها ، وقد يجد القارئ غير ذلك مبنوثاً في أثناء البحث ، مما يلفت انتباهه ؛ فلكل أسلوبه في الاستنتاج والتكفير ، فمما أرتأيت أن أنبه عليه في الخاتمة ما يأتي :

- نعلّ خروجي بثقافة لا بأس بها من الأحكام الفقهية يُعد أفضل النتائج التي حققتها من خلال هذا البحث ، لكون ميدانه هو أحد مصادر التشريع الإسلامي .
- إنّ الدراسات النحوية عامةً بحاجة إلى توجيهها الوجهة التي أرادها أئمة النحو القدامى ، وذلك من خلال ربط تركيب الألفاظ مع بعضها بالمعاني ، وعدم قصر الدرس النحوي على البحث في العوامل أو أواخر الكلمات .
- سجّل البحث الصلة الحقيقية بين علمي النحو والبلاغة في مباحث علم المعاني، وبيّن الفرق الدقيق في دور كل منهما ، فوظيفة النحو فضلاً عن ضبط أواخر الكلمات تقوم على البحث في كيفية وضع الألفاظ وتركيبها مع بعضها ، في حين

(1) ينظر : عون المعبود بشرح سنن أبي داود : 13 / 102 ؛ والأساس في السنّة وفقهها : 1 / 450 .

(2) ينظر : أوجز المسالك إلى موطأ ابن مالك : الإمام محمد زكريا الكاندهلوي المدني(ت 1402هـ) ، اعتنى به وعلّق عليه : الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي ، ط 1 ، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث الإسلامية ، مظفر فور - الهند ، 2003 م : 4 / 272 - 274 .

ترصد البلاغة مناسبة ذلك الوضع للألفاظ لمقتضى الحال ، وهكذا فلا غنى لأحدهما عن الآخر .

● التقييد مصطلح يدور في فلكه ثلاثة مصطلحات هي : المطلق ، والقييد ، والمقيد .
● التقييد ومقابلة الإطلاق موضوع واسع ويدخل في أكثر من علم أبرزها أصول الفقه ، والبلاغة ، والنحو ، وهو في كل العلوم لم يخرج عن معناه في اللغة وهو تحديد شيوع المطلق .

● التقييد لا يقتصر حصوله بالنعته أو غيره من التوابع ، وإنما يحصل بكل ما يزيد على طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة ، وهكذا بالأبواب النحوية التي ليست طرفاً في الإسناد أرى أنها بحاجة إلى إعادة دراسة على أساس الدور الذي تؤديه في تحديد المعنى وإبرازه ، ومثل هذه الدراسات تُعد منهلًا لبحوث ذات قيمة ، وقد تكون منعطفًا في مسيرة الدراسات النحوية .

● اقتصر التقييد عند قدامى البلاغيين على تقييد المسند الفعلي بذكر متعلقاته ، ولهذا لم يرد عندهم ذكرٌ للتقييد بالنعته ؛ إذ النعت ليس من متعلقات الفعل .

● لم يخصص النحاة مبحثًا للتقييد في كتبهم سواء القدامى أو المحدثون ، وإنما جاء عندهم على شكل إشارات متناثرة في الأبواب النحوية ذات الصلة .

● لم يجعل قدامى النحويين معيار التبعية الشكلية بين النعت ومنعوته المعيار الأول في توضيح مفهوم النعت أو تعريفه ، وإنما كانوا يجعلون الوظيفة المعنوية التي يؤديها النعت في منعوته هي الأصل في تعريف النعت ، ثم يُشفعونه بالتبعية للمنعوت .

● مصطلح الصفة أعمُّ من النعت في استعمال النحاة ؛ ذلك أنهم استعملوا الصفة وتوسعوا في دلالاتها ؛ إذ كانوا يطلقونها على : الحال ، والخبر ، فضلاً عن التابع النحوي ، في حين أنَّ النعت لم يُطلق عندهم إلا على التابع النحوي .

● عندما يريد النحاة ذكر الجانب الوظيفي للنعت فإنهم يذكرون مصطلح الصفة ، أمّا إذا أرادوا الكلام عن التبعية فيقدمون مصطلح النعت .

● الفضلات في النحو لا تقتصر على المنصوبات أو المجرورات ، وإنما تأتي مرفوعة أيضاً ، غير أنَّ ذلك مقتصر على التوابع فقط .

References

1. Abbas Hasan. **Al-Nahu Al-Wafi**. Egypt: Dar Al-ma'arif.
2. Abbas Isma'eel Al-Gharrawi (2006). **Restrictions in Eloquence: A Grammatical Study**. M. A. Thesis. Supervised by Ast. Prof. Dr. Latifa Abdulrasoul. Colledge of Education. Mustansirriya University.
3. Abdulazeez Min Mohammed Al-Bukhari. **Kashf Al-Asrar 'an Usoul Fakhr Al-Isalm Al-Bazdawi**. Added footnotes by Abdullah Bin Mahmood (1997). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmyya.
4. Abdulfattah Lasheen. **Grammatical Structure in View of Rhetoric**. Riyadh: Mars publishing.
5. Abdulkareem Zedan (1977). **Al-Wjeez fi Usoul Al-Fiqh**. Baghdad: Al-dar Al-arabia for printing.
6. Abdullah Bin Muhammed Al-Ghunaiman (1405 H). **Sharh Kitab Al-Tawheed min Saheeh Al-Bukhari**. AL-Madinah AL-Munawwarah: Al-dar library.
7. Abdulqaher Abdulrahman Al-Jirjani. **Dala'el Al-I'jaz**. Comment by Abu Fahd Muhammed Shakir. Cairo: Al-khanji library.
8. Abdulrahman Hasna Hanbaka Al-Maydani (1996). **Arabic Rhetoric: its Basics, Sciences, and Arts**. Beirut: Dae Al-qalam.
9. Abdulrazzaq Al-Sa'di (1997). **Al-Qutouf Al-Dawani fi Ilm Al-Ma'ani**. Baghdad: Dar Al-anbar for priting.
10. Abu Abdullah Mohammed Al-Talmasani. **Miftah Al-Usoul ila Bina' Al-Furou' ala Al-Usoul**. Edited by Mohammed Ali Farkuos (1998). Beirut: Al-Raiyan Foundation.
11. Abu Abdullah Mohammed Bin Omar Al-Razi. **Al-Mahsoul fi Ilm Usoul Al-lugha**. Edited by Taha Sabir Al-Alwani (1992). Beirut: Al-risala Institute publishing.
12. Abu Abdulrahman Al-Farahidi. **Al-Ayn**. Edited by Mahdi Al-Makhzoumy (1982). Baghdad: Dar Al-rasheed publishing
13. Abu Al-Abbas Ahmad Al-Qirafi. **Anwar Al-Burouq fi Anwa' Al-Furouq**. Edited by Mohammed Saraj (2001). Egypt: Dar Al-salam for publishing.

14. Abu Al-Abbas Bin Yazied Al-Mibrad. **Al-Muqtadhab**. Edited by Muhammed Adheema (1994). Cairo: Ihya' alturath Committee.
15. Abu Al-Abbas Muhammed Bin Yazeed Al-Mibrad. **Al-Muqtathab**. Edited by Muhammed Abdulkhaliq (1994). Beirut: Alam Al-kotob.
16. Abu Al-Baqā' Al-Ukburi. **Al-lubab fi Ilal Al-Bina' wa Al-l'rab**. Edited by Ghazi Tulaimat (1995). Damascus: Dar Al-fikr.
17. Abu Al-Barakat Al-Anbari. **Equity in Controversial Issues between Basri and Kufi Grammarians**. Revised by Ramadhan Abdultawwab. Cairo: Al-khanji library.
18. Abu Al-Fadhil Ayyadh Al-Sabti. **Mashariq Al-Anwar ala Sahah Al-Athar**. Tunis: Al-ateeqa library.
19. Abu Al-Fath Nasir Al-Dein Al-Matrazi. **Al-Mughharrib fi Tarteeb Al-Mu'rab**. Edited by Mahmoud Fakhouri (1979). Aleppo: Usama Bin Zeidan library.
20. Abu Al-Fath Othman Al-Musoli. **Al-Khasa'is**. Edited by Muhammed Ali Al-Najjar. Al-masriya library.
21. Abu Al-Hasan Ali Bin Khalaf Al-Qurtubi. **Explanation of Saheeh Al-Bukhari by Ibn Battal**. Edited by Abu Tameem Bin Ibraheem. Riyadh: Al-Rushd library.
22. Abu Al-Hasan Saif Al-Dein Al-Amadi. **Al-Ahkam fi Usoul Al-Ahkam**. Edited by Ahmad Al-Afadhel (1967). Cairo: Al-halabi foundation,
23. Abu Al-Husain Ahmad Bin Zakaryya. **Maqayys Al-Lugha**. Edited by Mohamme Al-Salam Haroun (1979). Beirut: Dar Al-fikr.
24. Abu Ali Al-Hasan Al-Farisi. **Al-Ta'leeqa ala Kita Sibawayh**. Edited by Awadh Bin Hamad Al-Qouzi (1990). Riyadh: King Saud University.
25. Abu Al-Qasim Mahmood Al-Zamakhshari. **Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabia**. Beirut: Dar Al-jeel.

26. Abu Amr Jamal Al-Dein. **Sharh Al-Idhd ala Mukhtasar Al-Muntaha Al-Usouli**. Added footnotes by Fadi Naseef (2000). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmyya.
27. Abu Amr Othman Bin Omar Ibn Al-Hajib. **Grammatical Dictations: Dictations of Glorious Qur'an**. Edited by Hadi Hasan Hamoudi (1985). Beirut; Al-nahdha library.
28. Abu Bakr Ahmad Al-Jassas. **Ahkam Al-Qur'an**. Edited by Abdulsalam Shaheen (1995). Beirut: Dar Al-kotob Al-Ilmiya.
29. Abu Bishr Bin Qanbar. **Al-Kitab**. Edited by Abdulsalam Haroun (1996). Cairo: Al-khanji publishing
30. Abu Hayyan Al-Andalusi. **Al-Tathyyi wa Al-Takmeel fi Sharh Kitab Al-Tasheel**. Edited by Hasan Hindawi (1997). Damascus: Dar Al-qalam.
31. Abu Hayyan Al-Tawhidi. **Al-Imta' wa Al-Mu'anasa**. Edited by Ahmad Ameen and Ahmad Al-Zain (1953). Beirut: Lajnat Al-ta'leef Press.
32. Abu Ishaq Ibraheem Al-Sherazi. **Al-lam' fi Usoul Al-Fiqh**. Edited by Muhyi Al-Dein Deeb and Yousif Badawi (2000). Damascus: Dar Ibn Katheer.
33. Abu Omar Yousif Al-Qurtubi. **Al-Tamheed Lima fi Al-Muwatta' min Al-Ma'ani wa Al-Asaneed**. Edited by Mustafa Al-Alawi (1982). Rabat: Ministry of Religious Affairs.
34. Abu Yaqoub Yousif Al-Sakaki. **Miftah Al-Uloum**. Edited by Akram Othman Yousif (1981). Baghdad: Dar Al-resala.
35. Abu Zakariya Yahya Bin Ziad Al-Farra'. **Meaning of Al-Qur'an**. Edited by Abdufattah Isma'eel Salabi (2001). Egypt: Egyptian General Book Authority.
36. Ahmad Abduladheem Abdulghani (1990). **Grammatical Term: Critical Analytic Study**. Cairo: Dar Al-thaqafa.
37. Ahmad Al-Hashimi. **Jawahir Al-Balagha fi Al-Ma'ani wa Al-Bayan wa Al-Badee'**. Alexandria: Dar Ibn Khaldoun.
38. Ahmad Al-Hashimi. **Sharh Al-rdhi ala Al-Kifaya**. Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
39. Ahmad Bin Al-Husain Al-Bauhaqi. **Al-Sunan Al-Kubra**. Edited by Mohammed Atta (1999). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmyya

40. Ahmad Matloub and Kamil Hasan Al-Baseer (1999). **Rhetoric and Application**. University of Mosul: Dar Ibn Al-atheer.
41. Ahmah Omar Hashim (1998). **On the Guidance of Nabawi Sunna**. Cairo: Dar Al-shurouq.
42. Al-Hafidh Ahmad Bin Hijr Al-'asqalani. **Intifadh Al-I'tiradh fi Al-Rad ala Al-Ayni fi Sharh Al-Bukhari**. Edited by Hamdi Al-salafi. Riyadh: Al-rushd library.
43. Al-Hafidh Ibn Al-Arabi Al-Maliki. **Aridhat Al-Ahwathi in Explaining Saheeh Al-Tirmithi**. Beirut: Al-ilmiya library.
44. Al-Hasan Bin Qasim Al-Muradi. **Al-Jana Al-Dani fi Hurouf Al-Ma'ani**. Edited by Fakhr Al-Dein Qabawa. (1992). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
45. Al-Husain Bin Mas'oud Al-Baghawi. **Sharh Al-Sunna**. Edited by Shu'aib Al-Arna'out (1983). Beirut: Al-Islami office.
46. Ali Abu Al-Makarim (2007). **Attributive structures**. Cairo: Al-Mukhtar institution.
47. Ali Abu Al-Makarim (2007). **The Nominal Sentence**. Cairo: Al-mukhtar institute for publishing.
48. Ali Bin Mu'min Ibn Usfour. **Al-Muqarrib**. Edited by Ahmad Al-Jawari. Al-Ani publishing.
49. Ali-Bin Isma'eel Bin Seida. **Al-Mukhassass**. Edited by Abdulhameed Hindawi (2005). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
50. Al-Jwaini (1996). **Mutun Al-Waraqat**. Riyadh. Saudi Arabia: Dar Al-samimi for publishing.
51. Al-Khaleel Bin Ahmad Al-Farahidi. **Al-Jumal fi Al-Nahu**. Edited by Fakhr Al-Dein Qabawa (1985). Beirut: Dar Al-resala foundation.
52. Al-Qadhi Abu Al-Fadhil Bin Musa Al-Yahsabi. **Sharh Saheeh Muslim**. Edited by Yahya Isma'eel (1998). Al-mansoura: Dar Al-wafi.
53. Al-Rafi'i. **Al-Misbah Al-Muneer fi Ghareeb Al-Sharh Al-Kabeer**.

54. Badr Al-Dein Abu Muhammed Al-Ayni. **Umdat Al-Qari' Sharh Saheeh Al-Bukhari**. Corrected by Abdullah Mahmood Muhammed (2001). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
55. Badr Al-Dein Al-Hasan Al-Muradi. **Tawdheeh Al-Maqasid wa Al-Masalik Bisharh Alffiat Ibn Malik**. Edited by Abdulrahman Salman (2001). Cairo: Dar Al-fikr.
56. Baha'a Al-dein Al-Sabki. **Arous Al-Afrah fi Sharh Talkhees Al-Miftah**. Edited by Khaleel Ibraheem Khaleel (2001). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmyia.
57. Basyouni Abdulfattah Feyoud. **Semantics: Critical Rhetorical Study of Semantic Issues**. Cairo: Wahba library.
58. Batoul Kasim Nasir (1995). **Limits in Grammar Science: Ali Bin Isa Al-Rummani**. Al-mawrid Periodical Vol. 1.
59. Dheya' Al-Dein Ibn Al-Atheer. **Al-Mathal Al-Sa'er fi Adab Al-Katib wa Al-Sha'er**. Edited by Ahmad Al-Soufi and Badawi Tubana. Cairo: Dar Nahdhat Masr.
60. Fadhil Salih Al-Samerra'I (2003). **Meaning of Grammar**. Cairo: Al-'atik publishing.
61. Fakhrudein Qibawa (1989). **I'rab Al-Jumal wa Ashbah Al-Jumal**. Aleppo: Dar Al-qalam Al-arabi.
62. Hamasa Abdullateef (1995). **Al-Jumla Al-Issmiya bain Al-Itlaq wa Al-Taqeed**. Cairo: Mujama' Al-lugha Al-arabia.
63. Hasan Khamees Al-Malkh (2001). **Scientific Thinking in Arabic Grammar**. Amman: Dar Al-shurouq.
64. Hasan Tabl (2004). **Semantics in Rhetorical Heritage: Origination and Presentation**. Al-mansura: Iman library.
65. Ibn Hisham Al-Ansari. **Sharh Qatr Al-Nada wa Bil Al-Ssada**. Edited by Muhammed Muhyee Al-Dein (1997). Beirut: Al-asryia library.
66. Ibraheem Mustafa (1992). **Enlivening Grammar**. Cairo: Dar Al-Nahdha Al-masriya.
67. Ibraheem Mustafa et. al. (2004). **Al-Mu'am Al-Waseet**. Egypt: Mujama' Al-lugha Al-arabia.

68. Isma'eel Bin Hammad Al-Jawhari. **Al-Sahhah Taj Al-Lugha wa Sahhah Al-Arabia**. Edited by Ahmad Attar (1984). Beirut: Dar Al-Ilm.
69. Jala Al-Dein Al-Asyuti. **Al-Dibaj ala Saheeh Muslim**. Edited by Abu Ishaq Al-Athri (1996). Al-khubar Al-saudia: Dar Ibn Affan.
70. Jalal Al-Dein Al-Siuti. **Uqoud Al-Zabarjad**. Edited by Salman Al-Qutha (1994). Beirut: Dar Al-jeel.
71. Jalal Al-Dein Muhammed Bin Abdulrahman Al-Qazwini. **Al-Talkhees fi Uloum Al-Balagha**. Examined by Abdulrahman Al-Barquqi. Dar Al-fikr Al-arabi
72. Jalaluddein Al-Siuti (1998). **Ham' Al-Hawame' Bi-sharh Jam' Al-Jawami'**. Edited by Ahmad Shamuldein. Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
73. Jamal Al-Dein Al-Ansari. **Mughni Al-Labib 'an Kotob Al-a'areeb**. Edited by Barakat Habbud (1999). Beirut: Dar Abi al-arqam.
74. Jamal Al-Dein Bin Mandhour. **Lisan Al-Arab Al-Muheet**. Presented by Yousuf Khayyat. Beirut: Dar lisan Al-arab
75. Jasim Muhammed Salih (1999). **Expressing Color in the Poetry of Antara**. Jothour journal. Vol. 23.
76. Khaleel Ahmad Al-Haranfour. **Bathl Al-Juhoud fi Hal Ibn Da'oud**. Comment by Muhammed Zakaria Al-Kandaholi. Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
77. Mahdi Al-Makhzoumi (1966). **In Arabic Grammar: Rules and Application**. Egypt: Mustafa Al-halabi Establishment.
78. Mahmood Abdulsalam Sharaf Al-Dein (1984). **Al-l'rab wa Al-Tarkeeb bain Al-Shakil wa Al-Nisba: A Constructive Study**. Cairo: Dar Marjan.
79. Majd Al-Dein Bin Al-Atheer Al-Jazri. **Jame' Al-Usoul fi Ahadeeth Al-Rasoul**. Edited by Abdulqadir Al-Arna'oti (1979). Al-halawani library
80. Majd Al-Dein Bin Yaqoub Al-Fairozabadi. **Al-Qamous Al-Muheet**. Edited by Office of Tahqeeq Al-turath (2005). Beirut

81. Majd Al-Dein Ibn Al-Atheer. **Al-Nehaya fi Ghareeb Al-Hadeeth wa Al-Athar**. Edited by Taher Ahmad Al-Zawi. Beirut: Dar Ihiya' Al-turath.
82. Mamdouh Abdulrahman Al-Zamali (1996). **Arabic and Grammatical Functions: A Study of Widening both Discipline and Styles**. Alexandria: Al-ma'arif institution publishing
83. Mas'oud Sahrawi (2005). **Pragmatics among Arab Scholars**. Beirut: Dar Al-talee'a.
84. Michael Assi and Emil Badee' Yaqoub (1987). **Al-Mu'jam Al-Muffadhdhal fi Al-Lugha wa Al-Adab**. Beirut: Dar Al-ilm lil-malayan.
85. Mohammed Bin Ali Al-Shawkani. **Irshad Al-uqoul ila Tahqeeq Al-Haq min Ilm Al-Usoul**. Intro. by Abdullah As'ad (2000). Riyadh: Dar Al-fadheela.
86. Mohammed Bin Husain Al-Jizani (1996). **Features of Language Origins in Sunnis and Jama'a**. Saudi Arabia: Dar Ibn Al-Jawzi.
87. Mohammed Bin Mohammed Bin Ameer Al-Hanbali. **Al-Taqreer wa Al-Tahbeer**. Edited by Abdullah Mahmood Omar (1999). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmyia.
88. Mohammed Bin Salih Al-Uthaimeen. **Al-Usoul fi Ilm Al-Usoul**. Edited by Ashraf Al-Salafi (2001). Alexandria: Dar Al-Iman.
89. Mohammed Yousif Ibn Hayyan Al-Andalusi. **Al-Bahr Al-Muheet**. Edited by Adil Ahmad Abdulmawjoud and Ali Muhammed Awadh (2001). Beirut: Dar Al-kotob Al-ilmiya.
90. Muhammed Ali Bin Omar Al-Maziri. **Al-Mu'alim Bi-Fawa'id Muslim**. Edited by Muhammed Al-Shathili (1986). Tunis: Al-dar Al-tunisiya for publishing.
91. Muhammed Barakat Hamdi Abu Ali (1983). **The Rhetorical Image in Baha' Al-Dein Al-Sabki**. Amman: Dar Al-fikr for publishing.
92. Muhammed Bin Ahmad Al-Ayni. **Sharh Sunnan Abi Da'oud**. Edited by Abu Al-Munther Ibraheem (1999). Riyadh: Al-rasheed library.

93. Muhammed Bin Yousif Al-Baghdadi (1981). **Saheeh Abi Abdullah Al-Bukhari Bi-Sharh Al-Karmani**. Beirut: Dar Ihya' Al-turath.
94. Muhammed Eid (1989). **Origins of Rhetoric Grammar**. Cairo: Alam Al-kotob.
95. Muhammed Hamasa Abdulateef (2000). **Syntax and Semantics**. Cairo: Al-shurouq publishing
96. Muhammed Hamasa Abdulateef (2003). **Construction of Arabic Sentence**. Cairo: Dar Ghareeb.
97. Muhammed Ibraheem Ubada (1988). **Al-Jumla Al-Arabyia: Dirasa Lughawia Nahawia**. Alexandria: Al-ma'arif office
98. Muhammed Muhammed Abu Musa (1996). **Features of Constructions: Analytic Study of Semantic Issues**. Cairo: Wahba library.
99. Muhammed Zakariya Al-Kandahlawi. **Awjaz Al-Masalik ila Muwatta' Ibn Malik**. Comment by Taqi Al-Dein Al-Badawi (2003). India: Al-shaikh Al-badawi Centre for Islamic research.
100. Musa Shaheen Lasheen (2002). **The Disclosure of the Graceful in Explaining Saheeh Muslim**. Cairo: Dar Al-shurouq.
101. Mustafa Al-Sawi Al-Jweni. **Arabic Rhetoric: Originating and Enlivening**. Alexandria: Dar Al-ma'arif.
102. Mustafa Jaml Al-Dein (1980). **Al-Bahth Al-Nahawi inda Al-Usouliyyin**. Baghdad: Dar Al-Rasheed.
103. Muwaffaq Al-Dein Bin Qudama Al-Maqdisi (1342 H). **Rawdhat Al-Nadher wa Jannat Al-Manadher fi Usoul Al-Fiqh ala Mathhab Al-Imam Ahmad Ibn Hanbal**. Egypt: Al-Salaffia publishing.
104. Qais Isma'eel Al-Aosi. **Ways of Commanding for Grammarians and Eloquentes**. Baghdad University: Bait Al-hikma.
105. Rasmmiya Muhammed Al-Mayyah. **Isnad Al-Fe'l**. Baghdad: Dar Al-basri publishing.

106. Sa'ad Bin Nasir Al-Shithri (2007). **A Letter in the Origins of Philology of Al-Hasan Bin Shihab Al-'Okbori.** Riyadh: Konouz Ishbilia for publishing.
107. Sa'duldein Bin Mas'oud. **Sharh Al-Mukhtasar ala Talkhees Al-Miftah.** Revised by Abdulmuta'al Al-Si'eedi (1356 H). Egypt: Al-mahmoodiya library.
108. Salih Bin Fozan Al-Fozan (2009). **Explaining the Intermediate Belief by Skaikh Al-Islam Ibn Taymiyya.** Riyadh: Al-ma'arif library.
109. Sana' Hameed Al-Bayati (2003). **Rules of Arabic Grammar on the Light of Regulation Theory.** Amman: Wa'el for distribution.
110. Shakir Al-Hanbali (1948). **Usoul Al-Fiqh Al-Islami.** Syrian University publishing.
111. Shams Al-Dein Ahmad Ibn Bash. **Secrets of Grammar.** Cairo: Al-mukhtar foundation.
112. Tammam Hassan. **Arabic Language: Meaning and Structure.** Morocco: Dar Al-thaqafa.
113. Zain Al-Abideen Al-Hanbali. **Fath Al-Bari Bi-Sharh Saheeh Al-Bukhari.** Edited by Mahmood Bin Maqsoud and Ibraheem Al-Qadhi (1996). Saudi Arabia: Al-ghuraba' Al-athariya library.
114. Zain Al-Dein Muhammed Al-Qahiri (1972). **Faidh Al-qadeer Sharh Al-Jami' Al-Sagheer.** Beirut: Dar Al-ma'rifa.

Restrictions on the chain of command A grammatical study of a Muslim's Sahih

Ali Fadel Sayed Aboud Al-Shammari*

Abstract

The adjective is one of the restrictions that limit the release of its followers, and this is known to all learners, but it was reported otherwise that the adjective stated in it the extension of the meaning of its pattern, which is in the hadith of dog dogs, for a dog without an adjective only goes to the known dog without other predators and the seven, but In the form of headdress, it included every seven hives, and this trace of the adjective - to the best of my knowledge - has never been mentioned before.

Key words : recitation‘ Interpretation‘ formulation

*Assist. Lect./ Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.